

سلسلة الدِّينِ المعاملة

عبد الحفيظ بن علي بن علي القرني

اليسوع في الاسلام



اهداءات ٢٠٠٢

أ/حسين كامل السيد بك فهمي

الاسكندرية

اليوم
في الإسلام

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
١٩٨٧م - ١٤٠٨هـ

دار الصحوة للنشر والتوزيع - القاهرة
٧ شارع السراى بالمنيل . ت : ٩٨٧٩٢٤
ش جمال عبدالناصر - حدائق حلوان - مدينة الهدى . ت : ٦٨٨٠٧١

سلسلة الدين المعاملة

اليسوع في الاسلام

عبد الحفيظ فرغلي على آخره



القاهرة

..بسم الله الرحمن الرحيم..

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف
المرسلين وخاتم النبيين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
أجمعين .

وبعد ، فقد شرع الله الإسلام الحنيف ، الذى ارتضاه دينا
خاتما للبشر ، وقال فى حقه ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم ،
وأتممت عليكم نعمتى ، ورضيت لكم الإسلام ديناً ﴾

[المائدة : ٣]

ولا يكون الدين كاملا ، إلا إذا اتسعت جوانبه للدنيا
والآخرة معا .

وهكذا كان الإسلام ، فهو لم يترك شيئا من أمور الآخرة ،
إلا ألقى الضوء عليه ، ولم يدع أمرا من أمور الدنيا ، إلا وضع

له من الأسس والمبادئ ، ما لو سار الناس عليها ، لاستقروا في معيشتهم ، واطمأنوا في حياتهم ، وعاشوا في دنياهم إخوة متآلفين سعداء .

ومن أهم ما يحتاج إليه الناس في حياتهم : البيع والشراء ، فهما لا يستغنى عنهما إنسان . وهو لا يكاد يمر عليه يوم ، دون أن يكون بائعا أو مشترى أى شىء كان ، مادياً أو معنوياً ، فهو إن لم يبيع متاعا باع خبرة ، وإن لم يشتتر سلعة اشترى تجربة ...

وحاجات الإنسان التى تلزمه في حياته كثيرة ، ومن المستحيل أن تتوفر في مكان واحد ، أو عند شخص واحد ، ولكنها - لحكمة الله - توجد متناثرة هنا وهناك ، يتبادل السعى فيها ولها الناس جميعا ، وبذلك يتحقق التعاون بينهم ، حين يخدم بعضهم بعضا ، وإن لم يشعروا بذلك ، وحين يجلبون غادين راثحين في تعاور المنافع الضرورية ، وتناول الحاجات المعيشية والحوية .

ومن أجل ذلك أولى الإسلام البيع والشراء اهتمامه البالغ ، ولم يترك ثغرة في السوق ، دون أن يضع لها نظاما يحميها ، وقانونا يحكمها ، وآدابا عليها ، وترفع من قيمتها ، حتى إذا سار الناس على هذا النهج ، الذى رسمه الإسلام لعملية البيع والشراء ، ارتقوا فكريا وخلقيا إلى جانب رقيهم المادى والاقتصادى .

والإسلام لم يجعل الدنيا مالا فقط ، أو مغنا مادياً فحسب ، ولكنه جعل الماديات فى خدمة المعنويات ، وفرض على المال أن يكون وسيلة لاكتساب المكارم وتحصيل المحامد ، فربط المال بالدين ، ووضع له من الآداب ما يحميه من غائلته ، ويحصنه من شهوته ، وينقذه من سطوته .

والتجارة - فى حد ذاتها - مهنة شريفة ، تزداد شرفا ، إذا سلك التاجر فى تجارته مسلك الإسلام الحميد ، الذى لا يجعل الهدف منها الجمع والاستكثار ، بل العفة والاستغناء .

وللبیوع أحكام ، توفر على تفصيلها الأئمة الأعلام والفقهاء الأجلاء ، وأفردوا لها التأليف العظيمة والبحوث القيمة ، التى توضح للمتعاملين أسلم الطرق فى التعامل بائعين ومشتريين ، وتحميهم من الشطط والانحراف عن تعاليم الدين الحنيف .

وفى هذا البحث المتواضع قطوف من هذه الأحكام والآداب ، قصارى جهد كاتبها الاختيار والترتيب ، والفضل ، كل الفضل ، لأولئك الأئمة والعلماء ، الذين أناروا الطريق لغيرهم ، ليقتبسوا من أنوارهم ، وينهلوا من أنهارهم ، ولهؤلاء السابقين ، الذين وفقهم الله لحفظ ميزان الشريعة ، وتحصين الدين بأعمالهم المجيدة ، واجتهاداتهم الصائبة ، المبنية على حسن الاستنباط ، وقوة الفهم لكتاب الله الكريم ، الذى لا يأتیه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، ولسنة النبى العظيم ﷺ .

رضى الله عن هؤلاء الأئمة الأعلام ، ووقفنا إلى حسن
الاقتداء ، وهدانا إلى سواء السبيل ، وهو حسبنا ونعم
الوكيل ،،

عبدالحفيظ فرغلي على القرني

الدين المعاملة

اهتمام الإسلام بالكسب الحلال

اهتم الإسلام بالكسب الحلال ، ودعا إليه ، وحذر من الكسب الحرام ، وقال : « كل جسم نبت من حرام ، فالتار أولى به » .

وفي الدعوة إلى الكسب الحلال ، ورد الحديث الشريف :
« أفضل الكسب بيع مبرور ، وعمل الرجل بيده » .

وهذا الحديث على إيجازه ، يبين فضل العمل ، ويحث على السعى في سبيل اكتساب الرزق ، ويشير إلى أفضلية التجارة الشريفة ، وعمل الإنسان الكريم .

والإسلام لا يجيز أن ينمى الإنسان المسلم ماله بوسائل غير مشروعة ، أو طرق غير شريفة ؛ كالربا والاستغلال ، والغش ، والخداع ، وغير ذلك من الوجوه ، التي نهى الإسلام عنها .

وقد أمر الإسلام أبناءه بالسعى فى طلب الرزق ، فقال تعالى : ﴿ هو الذى جعل لكم الأرض ذلولا ، فامشوا فى مناكبها ، واكلوا من رزقه ، وإليه النشور ﴾ (١) .

ومع أنه ضمن الرزق لعباده ، فقال : ﴿ وما من دابة فى الأرض إلا على الله رزقها ، ويعلم مستقرها ومستودعها ﴾ (٢) ، وقال : ﴿ وفى السماء رزقكم ، وما توعدون . ف ورب السماء والأرض ، إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون ﴾ (٣) ، إلا أنه (جلت حكمته) طلب من عباده السعى لتحصيلها هذا المضمون ، ليحرك فيهم دوافع العمل ، وليحول بينهم وبين عادة الاستمراء للكسل ، وليبعث فيهم عاطفة النخوة والشهامة ، ويبتعد بهم عن دائرة الاستخذاء والملافة . والإسلام لا يفتأ يذكرهم بأن اليد العليا خير من اليد السفلى ؛ ولأن يكون الإنسان بازيا ، يسعى على غيره ، خير له من أن يكون بومة ، يسعى عليها .

(١) الملك : ١٥ .

(٢) هود : ٦ .

(٣) الذاريات : ٢٢ ، ٢٣ .

ومن المفارقات ، أن الرزق ، مع ضمان الله إياه ، لا يكاد يقصر في طلبه أحد بوسائله المشروعة ، أو غير المشروعة ، والناس يتكالبون في طلبه ، من حلاله وحرامه ، ومن أجل هذا الانكباب الأعمى ، أراد النبي ﷺ أن يوجههم إلى وجوب الاستبصار في طلب الرزق ، وإلى عدم نسيان الآخرة في جمع الدنيا ، فقال لهم ، فيما يرويه البيهقي في شعب الإيمان ، من حديث ابن مسعود : « إن الروح الأمين نفث في روعي ، أن نفسا لن تموت ، حتى تستوفى رزقها ، وإن أبطأ عنها ، فاتقوا الله ، وأجملوا في الطلب » .

فالنبي ﷺ لم يقل لهم : اتركوا الطلب ، بل قال : أجملوا ...

وقد وجههم إلى أن الرزق ، إن أبطأ لا ينبغي للمرء أن يطلبه بشيء من معصية الله . فإن الله طيب ، ولن يقبل من الأعمال ، إلا طيبا .

والعمل الشريف يقى صاحبه الذلة في الدنيا والآخرة . ومن شواهد ذلة الآخرة : أن المسألة تورث سواد الوجه يوم القيامة . ومن شواهد ذلة الدنيا : شعور السائل بالمهانة ، والاحتقار ، وتعرضه للناس ، أعطوه أو منعه ، وهو قد يتصنع العجز ، ولكن التصنع لا بد أن ينكشف ، وهو قد يظفر بعطف الناس يوما ، ولكن سرعان ما يتحول العطف إلى ضيق واحتقار ..

ومن أكبر أسباب الرزق التجارة ، التى ورد فيها « تسعة أعشار الرزق فى التجارة »^(١) .

وقال عليه الصلاة والسلام : « أحل ما أكل الرجل من كسبه ، وكل بيع مبرور »^(٢) .

وقال عليه الصلاة والسلام : « التاجر الصدوق يحشر يوم القيامة مع الصّديقين والشهداء »^(٣) .

ولشرف التجارة ، عمل بها النبى ﷺ قبل البعثة ، وكان الصحابة يتجرون ، يبيعون ويشترون ، ومنهم من اكتسب مالا كثيرا من تجارته ، ولكنهم كانوا ينفقون ما يحصلون فى سبيل الله ، فلم يكن همهم الجمع والاستكثار ، بل كان همهم الاستغناء ، والاستعفاف ، ومواساة الفقراء ، والمساكين بما يفتح الله به عليهم .

اهتمام الإسلام بالمعاملة

والإنسان مدنى بطبعه ، وهو يحتاج إلى غيره ، كما أن غيره يحتاج إليه ، يعتمد بعضهم على بعض فى الغذاء والكساء ومختلف المنافع ، التى لا بد من الاستعانة فيها بالغير .

(١) رواه إبراهيم الحري عن نعيم بن عبد الرحمن .

(٢) رواه البزار والحاكم .

(٣) أخرجه الحاكم والترمذى من حديث أبى سعيد .

وهذه ضرورة تحتم على الانسان الاحتكاك بغيره ، والتعامل معه ، وهذا التعامل له آداب راعاها الإسلام ، ووضع له القواعد والأصول .

وقد اهتم الإسلام بالمعاملة على أساس أنها هي الدين ، ونظم العلاقة بين مختلف الطوائف من الناس ؛ لأنه لم يكن مهتماً بأمر الآخرة فقط ، ولكنه اعتنى بالأمر المعيشية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية ، وغيرها ، مما يضمن للناس الحياة المستقرة الآمنة .

ولأن البيع والشراء هما المحك الحقيقي لأخلاق الناس ، وعنهما ينشأ كثير من الخلافات ، التي تؤدي إلى الاضطراب النفسي ، والاجتماعي ، والاقتصادي ، فقد وضع ضوابط كفيلة بأن تهيئ الأمن والسلامة للأفراد والمجتمعات .

والأسواق ميادين جهاد ، يجاهد فيها الإنسان نفسه ، ويقاوم إغراءات المال ، ووساوس الشيطان ، الذي يزين للناس الغش ، والتطفيف ، والخداع ، وغير ذلك ، من وسائل الكسب الحرام . وهناك كثير من صور المعاملة تخرج على تعاليم الشرع الصحيحة ، ولذلك تحتاج هذه الأسواق إلى خبرة ، حتى لا يختلط فيها الطيب بالخبيث ، والحلال بالحرام ، والمباح بالمحظور .

ووضع الإسلام آداباً للتجار والمشتريين ، وعلمهم كيف يبيعون ويشتررون ، وماذا يفعلون في كسبهم وخسارتهم .

وقد وجب على كل تاجر أن يتعلم فقه البيع ، وقد أثر عن عمر (رضى الله عنه) قوله : « لا يبيع في سوقنا ، إلا من يفقه ، وإلا أكل الربا ، شاء أم أبى » (١) .

وكان الخلفاء (رضوان الله عليهم) يرون في الأسواق ، يعلمون الناس ، اقتداء بالرسول ﷺ في فعله ذلك ، ويرشدونهم إلى ما ينبغى فعله ، وما ينبغى تركه .

واعتنى الفقهاء عبر الأزمان بهذه الناحية من المعاملة ، ولم يهملها أى إمام من أئمة الدين والفقه ، بل كل منهم وضع القواعد والأصول ، المستقاة من كتاب الله ، وسنة رسوله ﷺ ، وسلوك أصحابه ، وخلفائه المهديين ، وإجماع أهل الورع والرأى والدين منهم .

(١) فقه السنة .

اليوع في الإسلام

فذلكة لغوية :

وردت كلمة « البيع » في كتب اللغة ، لتدل على معنى البيع والشراء معا .

قال ابن منظور في لسان العرب : البيع ضد الشراء ، والبيع الشراء أيضا ، وهو من الأضداد . ويستدل على ذلك بالحديث الشريف « لا يخطب الرجل على خطبة أخيه ، ولا يبيع على بيع أخيه » . قال : لا يبيع أى لا يشتري على شراء أخيه ، فقد وقع النهى على المشتري لا على البائع ؛ لأن العرب تقول : بعت الشيء ، بمعنى اشتريته .

قال أبو عبيد ، وهو من أئمة اللغة : وليس للحديث عندى وجه غير هذا ؛ لأن البائع لا يكاد يدخل على البائع ، وإنما

المعروف أن يعطى الرجل بسلعته شيئا ، فيجىء مشتر آخر ،
فيفيزيد عليه .

وقال غيره : إن للحديث وجهها آخر ، وهو نهى البائع
نفسه لا المشتري ، وتفسيره : أن يشتري الرجل من تاجر
سلعة ، ولما يتفرقا ، فيجىء تاجر آخر ، فيعرض سلعة أخرى
على المشتري ، تشبه السلعة التي اشترى ، ويبيعها منه ؛ لأنه
ربما رد المشتري السلعة ، التي اشترى أولا ، فالتبايعان بالخيار
ما لم يتفرقا .

وكما تدل « باع » على الشراء ، تنصرف كلمة شرى إلى
البيع ، وذلك يظهر في قوله تعالى : ﴿ فليقاتل في سبيل الله
الذين يشرون الحياة الدنيا بالآخرة ﴾ ^(١) ، ﴿ ومن الناس من
يشترى نفسه ابتغاء مرضاة الله ﴾ ^(٢) ، ﴿ وشروه بثمان
بخس ، دراهم معدودة ﴾ ^(٣) ، وفي قول الشاعر :

شريت بردا ، ولولا ما تكنفنى من الحوادث ، ما فارقت أهدا
تدل « شرى » - أيضا - على الشراء .

وقد تأتى « اشترى » بمعنى « باع » على قلة ، فهي كلمات
جميعها من الأضداد ، والفرقة بينها بالقرائن .

(١) النساء : ٧٣ .

(٢) البقرة : ٢٠٧ .

(٣) يوسف : ٢٠ .

جاء في دائرة المعارف الإسلامية ، « مادة بيع » : وكثيرا ما استعملت كلمة « شرى » للدلالة على معاملة مربحة . وكلمة « اشترى » للدلالة على معاملة غير مربحة ، وذلك على سبيل المجاز في القرآن الكريم ، وهذا الاستعمال يطابق كلمتي : « كسب واكتسب » .

فكلمة « يشرون » في قوله تعالى : ﴿ ويشرون الحياة الدنيا بالآخرة ﴾ ، تدل على وفرة ربح المجاهدين ، حيث باعوا الشيء الزهيد بالشيء النفيس . أما كلمة « اشترى » في قوله تعالى ﴿ إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم ، بأن لهم الجنة ﴾ ، فإنه يدل على أن الله قدم للبائعين ثمنا مربحا ، في نظير سلعة يسيرة .

ويتعدى الفعل « باع » بنفسه إلى مفعولين ، فيقال : باع التاجر المشتري ثوبا ، ويتعدى مع اللام إلى مفعول واحد تقول : باع له ثوبا . أما إذا جاءت من مع الفعل ، فقد انصرف معناه إلى الشراء . تقول : يعت منه ، أى اشتريت . وقد تتضمن « من » معنى اللام ، فيكون معناها : بعث له .

وتقول : بايعه مبايعة ، وبياعا ، أى عارضه بالبيع ، وإليه يتصرف معنى قول قيس بن ذريح :

كمغبون يعضُّ على يديه تبين غبنه عند البياع

« فالبياع » هنا مصدر الفعل « بايع » .

أما « استبعته » ، فمعناه سألته أن يبيعني أو يبيعه مني ؛ لأن السين والتاء للطلب ، تقول : استخرت الله ، أى سألته أن يختار لى ، واستعنت بالله ، سألته أن يعيننى .

وتأتى كلمة « يُّع » على وزن سيّد ، لتطلق على البائع والمشتري ، ومنه الحديث الشريف : « البيعان بالخيار ، ما لم يتفرقا » ، ويجمع « يُّع » على باعة ، مثل سيّد وسادة .

و « البيع » يقع على السلعة المباعة ، كما أن البياعات السلع . وإذا أجاد الرجل البيع ، وكان ماهرا فى تجارته ، قيل له : « رجل يُّوع أو يُّاع » ، إذا كان كثير البيع .

ومتى تراضى البائع والمشتري ، وضرب كل منهما على يد الآخر ، قيل للبيعة حينئذ : صفقة ، ومنه قولهم : ربحت صفقتك ، ويقال لهذا الضرب : مصافقة أو مماسجة .

وتنتقل « البيعة » إلى معنى آخر مجازى ، هو « المبايعة والطاعة » يقال : تبايعوا على أمر ، أى تصافقوا عليه ، وبايعه عليه ، أى عاهده ، ومنه الحديث : « ألا تبايعونى على الإسلام ؟ » .

وقد وردت مادة « البيع » بمعناها الحقيقى والمجازى فى القرآن الكريم ، فى عدة مواضع ؛ منها قوله تعالى :

﴿ فاستبشروا ببيعكم ، الذى بايعتم به ﴾^(١) وقوله تعالى :
﴿ وأشهدوا ، إذا تباعتم ﴾^(٢) ، وهو أمر بتوثيق البيع ، عن
طريق الشهادة ، خشية الجحود .

وقوله تعالى : ﴿ أنفقوا مما زرقناكم ، من قبل أن يأتى
يوم ، لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة ﴾^(٣) .

وقوله تعالى : ﴿ ذلك بأنهم قالوا : إنما البيع مثل الربا *
وأحل الله البيع ، وحرم الرباء ﴾^(٤) .

وقوله تعالى : ﴿ رجال لا تلهيهم تجارة ، ولا بيع عن
ذكر الله ﴾^(٥) .

وقوله تعالى : ﴿ إن الذين يبايعونك ، إنما يبايعون
الله ﴾^(٦) .

وقوله تعالى : ﴿ لقد رضى الله عن المؤمنين ، إذ يبايعونك
تحت الشجرة ﴾^(٧) ، إلى آخر ذلك .

أما « البيعة » بكسر الباء ، وتجمع على « بَيْع » ، فهي بيت
عبادة النصارى ، قال تعالى : ﴿ ولولا دفع الله الناس بعضهم
ببعض ، لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها
اسم الله كثيرا ﴾^(٨) .

(١) التوبة : ١١١ . (٢) البقرة : ٢٨٢ . (٣) البقرة : ٢٥٤ .

(٤) البقرة : ٢٧٥ . (٥) النور : ٣٧ . (٦) الفتح : ١٠ .

(٧) الفتح : ١٨ . (٨) الحج : ٤٠ .

وهذا ليس مما نحن فيه .

والعلاقة بين « البيعة » بمعنى المعاهدة ، وبين « البيع » الاشتغال على المعاملة . « فالبيع » يكون التعامل فيه بالتبادل في المنافع عن طريق السلعة والتمن ، و« البيعة » يكون التعامل فيها بالوفاء بين المتعاهدين ورعاية الاتفاق المبرم بينهما ، فعلى « المبيع » السمع والطاعة ، وعلى « المبيع » الالتزام بحسن الرعاية ، لما بويح عليه .

وقد سبقت الإشارة إلى أن « البيعة » معناها « الصفقة » على إيجاب البيع ، ومن ثم جاء معناها : يمين الولاء ، الذى يقسم بين يدى الخليفة عند ولايته ، وتتم عن طريق وضع اليد فى يد الأمير أو نائبه المفوض ، دلالة على الرضا والموافقة .

البيع فى اصطلاح الفقهاء :

والبيع بمعناه الاصطلاحى : دفع عوض وأخذ معوض ، أو تقديم بضاعة فى نظير ثمن .

وهو يقتضى أربعة أركان :

- البائع ، وهو من يده السلعة ، المراد شراؤها .
- والمبتاع ، أو المشتري ، وهو الذى يدفع القيمة للسلعة .
- والمبيع ، وهو السلعة .
- والتمن ، وهو القيمة ، التى تبذل فى السلعة .

وينعقد البيع بالإيجاب والقبول ، سواء كان ذلك بلفظ الماضي أو المستقبل :

فإن قال التاجر : بعثك كذا بكذا ، فقال المشتري : رضيت ، أو قبلت . فذلك لفظ الماضي .

وإن قال : أبيعك أو سأبيعك كذا بكذا ، فيقول المشتري : أقبل ، أو سأقبل ، فذلك بلفظ المستقبل .

ويكون الماضي حقيقة ، والمستقبل كتابة .

ويقع الإيجاب والقبول باللفظ الصريح ، كما يقع بالكناية .

فالصريح ، يكون بلفظي البيع والشراء ، كأن يقول البائع : بعث ، ويقول المشتري : اشتريت .

والكناية ، قد تكون بالإشارة ، كأن يقول البائع : هذا بكذا ، أو دونك هذا بكذا ، أو أن يكون السعر فوق السلعة ، فيسأل المشتري عنه ، فيشير إليه البائع ، موجهاً نظره إلى السعر .

ويوافق المشتري على ذلك ، ولو بطريق الإيماء ، أو إخراج النقود ودفعها ، فهذا دليل على موافقته .

والبيع الصريح أقطع للخصومة مستقبلاً ؛ لأن النطق بلفظي الإيجاب والقبول ، فيه استشهاد باللسان على وجوب البيع .

قال الفقهاء : ولا ينبغي أن يقرن بالبيع شرط على خلاف

مقتضى العقد ، فلو شرط أن يزيد شيئا آخر على ما بيع ، أو يحمل المبيع إلى داره ، فسد البيع . إلا إذا أفرد استجاره على النقل بأجرة معلومة منفردة عن الشراء للمنقول .

قالوا : ويحل محل الإيجاب والقبول ما جرت به العادة في البيع والشراء ، فإن البيع - في رأى أبى حنيفة (رضى الله عنه) ، وبعض الفقهاء - بما يدل على الأخذ والعطاء ، وبخاصة في المبيعات اليسيرة السهلة ، التى يحتاج إليها الناس في يومياتهم . والمعاملات بين الناس مدار انعقادها على الرضا النفسى ، ودليل الرضا : التلفظ بما يفهم ذلك ؛ كأن يقول أحدهما - كما سبقت الإشارة : عرضت بكذا ، فيوافق الثانى ، وسواء كان الموجب هو البائع ، والقابل هو المشتري أو العكس .

ولابد من التوافق بين الإيجاب والقبول لفظا كان أو إشارة .

فإن قال البائع : بعث هذه السلعة بعشرة ، فقال المشتري : قبلتها بتسعة ، أو أخرج من جيبه تسعة ، أو أشار إلى البائع بأصابع تسعة ، لم ينعقد البيع .

وكما يشترط التوافق يشترط الاتصال .

فإن قال البائع في المجلس : بعث بعشرة ، ثم انفض المجلس ، دون أن ينطق المشتري بما يدل على القبول : ثم - بعد ذلك بمدة - قال : قبلت . لا ينعقد البيع .

ويحل محل اللفظ التكتائب ، إذا كان المشتري ، أو البائع في مكان بعيد ، كما يحدث أحيانا ، بأن يتقدم المشتري إلى منتج السلعة ، أو مالكها بخطاب يفيد رغبته في الحصول على السلعة بكذا ، فيرد عليه البائع بالموافقة ، أو تقوم الشركة المنتجة بالإعلان عن بضاعة وقيمتها ، فيكتب المشتري إليها برغبته في شراء ما يريد بالسعر المعلن عنه .

وتتم المبايعة - بهذه الطريقة - في السلع المعروفة بأوصافها ذات العلامات المشهورة لدى الناس .

ويحل محل اللفظ - كذلك - الرسول بين الطرفين ، الذي يقوم بإبرام الصفقة بينهما . فإن إبلاغ الرسول مهمته للمرسل إليه وموافقته عليها ، تحمل محل لفظ الإيجاب والقبول بين المتبايعين^(١) .

(١) راجع فقه السنة ١٢٨/٣ .

الفرق بين البيع والربا

قال تعالى : ﴿الذين يأكلون الربا ، لا يقومون إلا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس ؛ ذلك بأنهم قالوا : إنما البيع مثل الربا ، وأحل الله البيع ، وحرم الربا . فمن جاءه موعظة من ربه ، فانتبه ، فله ما سلف ، وأمره إلى الله ، ومن عاد ، فأولئك أصحاب النار ، هم فيها خالدون﴾^(١) .

قال أهل اللغة : الربا الزيادة مطلقا . يقال : ربا الشيء يربو ، ومنه الأثر : إذا مدح المؤمن ، ربا الإيمان فى قلبه . أى زاد .

(١) البقرة : ٢٧٥ .

وفي اصطلاح الفقهاء : زيادة يأخذها المقرض من المستقرض ، مقابل الأجل .

وقد يطلق على الكسب الحرام ، كقوله تعالى في حق اليهود : ﴿ وَأَخْذَهُمُ الرِّبَا ، وَقَدْ نَهَوْنَا عَنْهُ ﴾^(١) . قال القرطبي عند تفسير آيات الربا في البقرة : أراد هنا - أى في أخذهم الربا ، وقد نهوا عنه - المال الحرام ، ولم يرد به الربا الشرعى ، الذى حكم بتحريمه علينا ، كما قال تعالى : ﴿ سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَالُونَ لِلْسَحْتِ ﴾^(٢) .

وقيل : هو الزيادة على أصل المال ، من غير عقد تباع .

وكان الربا معاملة مشروعة في الجاهلية ، يتعامل به وجهاء قریش ، وغيرهم من العرب . قال الصابونى : « كان العباس ابن عبدالمطلب ، وخالد بن الوليد شريكين في الجاهلية ، يسلفان في الربا إلى ناس من ثقيف ، فجاء الإسلام ، ولهما أموال عظيمة في الربا ، فأنزل الله هذه الآية : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ، اتَّقُوا اللَّهَ ، وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا ، إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾^(٣) ، فقال النبى ﷺ : « ألا إن كل ربا موضوع ، وأول ربا أضعه ربا العباس ، وكل دم من دم الجاهلية موضوع ، وأول دم أضعه دم ربيعة بن الحارث بن عبدالمطلب »^(٤) .

(٣) النساء : ١٦١ . (٢) المائدة : ٤٢ . (٣) البقرة : ٢٧٨ .

(٤) روائع البيان في تفسير آيات الأحكام ، ١/٣٨٥ .

والعلاقة بين البيع والربا هي شبهة تبادل المنفعة .

إلا أنها بالنسبة للبيع منفعة متكافئة ، فالبائع يقدم سلعة ، والمشتري يقدم ثمنا . ولكن المنفعة في الربا غير متكافئة ، فهي قائمة على الاستغلال البشع من جانب الدائن للمدين المقهور ، المغلوب على أمره .

والوعيد الوارد في حق المتعاملين بالربا ، مع أن أحدهما غالب ، والآخر مغلوب ، مرده إلى أن المدين رضى ، ولم يدفع عن نفسه ، ورضى بالتعامل بشيء حرمه الإسلام ، ويمكن للمستغل من الاستغلال .

وكل زيادة معناها في اللغة ربا ، إلا أنه ليست كل زيادة محرمة ، ولكن الزيادة المحرمة نوعان :

أولا : ربا النسيئة ، وهي التي كانت شائعة في الجاهلية ، ومعروفة بأن يقدم المقرض مالا للمقترض ، إلى زمن محدود ، مع رده في نهاية المدة بزيادة متفق عليها ، فإذا جاء الأجل ، ولم يدفع الدين ، أنظره الدائن إلى أجل آخر ، في نظير زيادة أخرى ، وهكذا ... ، وهذا هو المعنى في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ، لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً ﴾ (١) .

(١) آل عمران : ١٣٠ .

وهذا النوع من الربا هو المستعمل - الآن - في المصارف المالية ، فالمقترض منها يؤدي نسبة معينة في المائة عند تسديد الدين دفعة واحدة ، أو على أقساط ، وقد تزايدت هذه النسبة عند عدم الوفاء بالسداد في الأجل ، وربما تضاعفت النسبة مرات ، حتى تزيد على أصل الدين ، وهو المعروف بالربح المركب .

ثانيا : ربا الفضل ، وهو الذي يظهر في بيع الشيء بنظيره مع زيادة أحدهما على الآخر ؛ مثال ذلك : أن يبيع كيلة من قمح بكيلتين من قمح آخر .

والفقهاء يقولون في ذلك : إذا اتحد الجنسان حرمت الزيادة والنساء ، وإذا اختلف الجنسان ، حل التفاضل دون النساء .

ويوضح الصابوني - في المرجع المشار إليه آنفا - هذه القاعدة الفقهية بقوله : « إذا أردنا مبادلة عين بعين ؛ كزيت بزيت ، أو قمح بقمح ، حرمت الزيادة مطلقا ، ولا تعتبر الجودة والرداءة هنا ، وإذا اختلفت الأجناس ؛ كقمح بشعير ، أو زيت بتمر مثلا ، جازت الزيادة فيه ، بشرط القيض ، لما روى أن النبي ﷺ قال : « الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، مثلا بمثل ، بدا بيد ، فمن زاد أو استزاد ، فقد أربى ، الأخذ والمعطى فيه سواء »^(١) .

(١) رواه الأئمة ، واللفظ لمسلم ، عن أبي سعيد الخدري ، القرطبي ٣/٣٤٨ ، ط : دار الكتب .

وفي حديث آخر : « فإذا اختلفت هذه الأصناف ،
فبيعوا كيف شئتم ، يدا بيد »^(١) ، أى مقبوضا وحالا . -

والربا قليله وكثيره سواء فى التحريم ، ولا يستدل على القليل
بقوله تعالى : ﴿ لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً ﴾ ، فإن
الحال - هنا - ليست قيدا أو شرطا ، وإنما هى لبيان الواقع
الذى كان عليه أهل الجاهلية . والنهى عن القليل والكثير
يتضمنه قوله تعالى : ﴿ وَأَحْلَ اللَّهُ الْبَيْعَ ، وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾
وقوله تعالى : ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ ، وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا ، إِن كُنتُمْ
مُؤْمِنِينَ ﴾ .

(١) ذكره القرطبي من حديث عبادة بن الصامت ، المرجع السابق .

بيع أبطلها الإسلام

البيع والشراء عملية قديمة قدم الخلق ، تطورت بتطور
لزمان .

وكان المتبايعون في الجاهلية ، يتبايعون على أساس الغالب
المغلوب ، والغالب هو البائع ، والمغلوب هو المشتري ، في
كثير الأحيان .

وكان الغرر يتحكم في السوق التجارية ، عن طريق أنواع
من البيوع ، جاء الإسلام فأبطلها ؛ ومن هذه البيوع :

١ - بيع المزبنة :

وهو أن يبيع التاجر بضاعة من غير وزن ، أو قياس ،
وعد ، بسلعة أخرى ، ذات وزن ، أو مقياس ، أو عد

محدود . ومن هذا القبيل بيع الرطب في رعوس النخل ، بقدر معين من التمر ، أو أن تباع البذر بقدر معين معلوم من الطعام . وأصله من « الزين » ، وهو الدفع ، وإنما نهى عنه ؛ لأن الثمر بالتمر ، لا يجوز إلا مثلاً بمثل ، والتمر على رعوس الأشجار مجهول ، لا يعلم قدره ، فتقدير المثل عسير ، فهذا مجهول ، لا يعلم أيهما أكثر ؛ والبيع بهذه الصورة مجازفة والبيعان ، إذا وقفا فيه على غبن ، وأراد المغبون أن يفسخ البيع ، وأراد الغابن أن يمضيه تراضاً ، أى تدافعا واختصما ، وإن أحدهما إذا ندم ، زين صاحبه عما عقد عليه ، أى دفعه .

وفي النهاية لابن الأثير : كأن كل واحد من المتبايعين زين صاحبه عن حقه بما يزداد منه .

وإنما نهى عن هذا النوع من البيوع ؛ لما يقع فيه من الغبن والجهالة والمخاطرة ، التى هى لون من القمار ، الذى حرمه الإسلام .

وهناك مسألة مستثناة من هذا النوع للضرورة ، هى « بيع العرايا » .

و« العرايا » جمع عريّة - بوزن قضية - وهى النخلة يعربها صاحبها رجلاً محتاجاً ، وهى فى معنى المنحة .

وقد رخص النبى ﷺ فى بيع العرايا ، بعد نهيه عن المزابنة فيما دون خمسة أوسق ، وذلك للرجل الذى يفضل من قوت

سنته التمر ، فيدرك الرطب ، ولا نقد بيده يشتري به الرطب ، ولا نخل له يأكل من رطبه ، فيجىء إلى صاحب الحائط - البستان - فيقول له : بعنى ثمر نخلة أو نخلتين أو ثلاثة بخرصها من التمر ، فيعطيه التمر بتمر تلك النخلات ، ليصيب من رطبها مع الناس .

لقد رخص النبي ﷺ في هذه الحالة حاجة الناس ، بما لا يتجاوز خمسة أوسق ، وهو أقل مما تجب فيه الزكاة .^(١)

جاء في الفقه على المذاهب الأربعة : ويقاس على التمر العنب ، فيجوز بيع العنب في كرمه خرصا بالزبيب كيلا ، قياسا على العرايا^(٢) .

٢ - بيع الملامسة :

وهو أن يكتفى عند البيع بلمس السلعة ، دون النظر إليها ، بأن تكون مغطاة ، أو في مكان مظلم ، ويقوم اللمس مكان المعاينة . وفي هذا من الغرر ما فيه .

٣ - بيع المنابذة :

وهو عقد البيع من غير نقض ، وتبادل السلع من غير رؤية أو معاينة سابقة .

(١) مختصر المزني ، ج ٢ .

(٢) الفقه على المذاهب الأربعة ، ج ٢ ، باب البيوع .

ويدخل في هذا النوع ما يسمى برمي الحصاة ، وهو أن يلقى المشتري حصاة على أى سلعة ، على أن يأخذها بكذا ، فأى سلعة أصابها الحصاة ، أخذها بالثمن المسمى . أو أن يتفق الطرفان على أن يشتري من الأرض ما تصل إليه الحصاة بكذا . فيلقى الحصاة ، فأى مساحة انتهت عندها الحصاة ، فهي بالثمن المتفق عليه .

وفي هذا النوع من الغرر ، الذى قد يلحق البائع أو المشتري ما فيه .

ويدخل في هذا النوع - أيضا - إلقاء الحجر ، وهو أن يرمز إلى إتمام الصفقة بين المتبايعين بتسليم حجر صغير بدل البضاعة .

٤ - بيع المعاومة :

وهو ابتياع ثمر النخل سنتين أو ثلاثا عاجلا . وهذا غرر ؛ لأنه يبيع ثمر ، لا وجود له وقت التبايع .

٥ - بيع العربون :

وقد ذكره ابن الأثير فى النهاية ^(١) قال : نهى عن بيع العربان ، وهو أن يشتري السلعة ، ويدفع إلى صاحبها شيئا ،

(١) مادة : « عربن » .

لى أنه إن أمضى البيع ، حسب من الثمن ، وإن لم يمض بيع ، كان لصاحب السلعة ، ولم يرتجعه المشتري . يقال : عرب فى كذا وعرب وعربن ، وهو عربان وعربون - بضم عين وفتحها فى الأخيرة - وقيل : سى بذلك ؛ لأن فيه إعرابا مقد البيع ، أى إصلاحا وإزالة فساد ، لكلا يملكه غيره اشتراؤه . قال : وهو بيع باطل عند الفقهاء ، لما فيه من شرط والغرر . وأجازه أحمد (رضى الله عنه) وروى عن ابن عمر (رضى الله عنهما) إجازته . وحديث النهى منقطع .

هذه ألوان من البيوع كانت سائدة فى الجاهلية ، جاء لإسلام فأبطلها ونهى عنها ، لما فيها من الغرر والمجازفة المخاطرة ؛ لأنه يقيم دعائم التجارة على أسس سليمة لا غش بها ولا خداع ولا مغابنة .

ومن ثم ، فقد وضع الإسلام شروطا عامة لعقد البيع .

ووضع شروطا فى السلعة التى تباع .

ووضع أحكاما عامة لكل من البائع والمشتري ، ولعملية لبيع نفسها .

شروط الإسلام لعقد البيع

سبقت الإشارة إلى أن البيع انعقد بالإيجاب والقبول بين البائع والمشتري . ويقضى ذلك بأن يعاين المشتري السلعة المراد بيعها ، أو يخبره البائع بأوصافها بدقة ، فيرتضيها بعد أن يعرف كل شيء عنها ، ويعرف ثمنها ، والشروط التي وضعها للاقتضاء عاجلا أو آجلا ، في حدود الشرع . فإن قبل المشتري ذلك وأجاب بقوله : قبلت أو ما يؤدي معنى ذلك ، فقد انعقد البيع .

ويشترط في المشتري : أن يكون بالغا عاقلا حرا بصيرا ..

فالصبي لا تكليف عليه ، وكذلك فاقد العقل ، والعبد
يشترط فيه الإذن له من مالكة ، والأعمى يتعين عليه أن يختار
وكيلا بصيرا ، ليشتري له أو يبيع .

ويجوز التعامل بالبيع والشراء مع غير المسلم ، ولكن لا يباع
له المصحف ، ولا العبد المسلم ، ولا السلاح إن كان من أهل
الحرب ، حتى لا يقاتل به المسلمون .

ويشترط في السلعة المعروضة للبيع شروطا معينة :

أنها لا تكون نجسة في عينيها ؛ كالكلب ، والخنزير ،
والخمر ، وما يجري مجرى ذلك .

وأجاز بعض الفقهاء بيع ما فيه منفعة تحل شرعا ، فقالوا :
يجوز بيع الأرواث والأزبال النجسة ، التي تدعو الضرورة إلى
ستعمالها في البساتين ، وينتفع بها وقودا وسمادا .

وكذلك يجوز بيع كل نجس ينتفع به في غير الأكل
والشرب ؛ كالزيت يستصبح به ويطل به ، والصبغ يتنجز ،
فيباع ليصبغ به . روى البيهقي بسند صحيح أن ابن عمر
(رضي الله عنهما) سئل عن زيت وقعت فيه فأرة ، فقال :
استصبخوا به وادهنوا به أدمكم .

وقال النبي ﷺ عن شاة ميمونة ، وقد رآها ميتة : « هلا
أخذتم إهابها ، فدبغتموه وانتفعتم به ؟ فقالوا : يا رسول
الله ، إنها ميتة ؟ فقال : إنما حرم أكلها » .

والفقهاء الذين أجازوا ذلك هم الأحناف والظاهرية^(١)

ويشترط كذلك في السلعة أن يكون منتفعا بها ، فلا يجوز بيع الحشرات والحيات والعقارب ، وما شابه ذلك - فإن انتفع بشيء من ذلك لمعرفة خصائصها وإجراء الأبحاث العلمية عليها ، واستخدامها في الطب والعلاج ، جاز بيعها .

قال الغزالي في الإحياء : ويجوز بيع الهرة والنحل وبيع الفهد والأسد ، وما يصلح للصيد ، أو ينتفع بجلده ، ويجوز بيع الفيل لأجل الحمل عليه ، وبيع الطيور المليحة الصور ، وإن كانت لا تؤكل ، فإن التفرج بأصواتها والنظر إليها غرض مقصود مباح .^(٢)

ولا يجوز بيع الكلب ولا يحل ثمنه ، لحديث ابن عمر (رضي الله عنهما) عن النبي ﷺ « من اقتنى كلبا إلا كلب ماشية أو ضاريا ، نقص من عمله كل يوم قيراطان » .

وجاء في مختصر المزني الشافعي : لا يحل للكلب ثمن بحال ، ولو جاز ثمنه ، لجاز حلوان الكاهن ومهر البغي ، ولا يجوز اقتناؤه ، إلا لصاحب صيد أو حرث أو ماشية ، أو من كان في معانهم .

(١) فقه السنة ، ٣/ ١٣٠ .

(٢) إحياء علوم الدين ، ٤/ ٧٦٢ ، ط : دار الشعب .

(٣) ٢ ، ص ٢٠٦ .

ولهؤلاء عند أى حنيفة - أيضا - يحل بيع الكلب وشراؤه .
أما تلك الكلاب ، التى يتفنن الناس فى اقتنائها ويباهون
بها ، فهى داخلية فى نطاق المحظور .

والخلاصة أن ما فيه منفعة فى حياته ، بيع وحل ثمنه
وقيمته ، وإن لم يؤكل ؛ كالفهد يعلم للصيد ، والبازى ،
والشاهين ، والصقر ، وغيرها من الجوارح المعلمة .

قال الغزالى : وما لا منفعة فيه ، لا يجوز شراؤه ولا بيعه ،
ولا قيمة على من قتله ؛ لأنه لا معنى للمنفعة فيه ، حيا
ولا مذبوحا ، فثمنه كأكل المال بالباطل . قال : ولا يجوز بيع
أدوات اللهو ؛ لأنه لا منفعة فيها شرعا ، وكذلك بيع الصور
المصنوعة من الطين ، وما شابهه ؛ كالحیوانات التى تباع فى
الأعياد للعب الصبيان ، بل إن كسرها واجب شرعا . وجوز
ابن حزم بيع الصور للعب الصبايا فقط ، أما صور الأشجار
والثياب عليها الصور والأطباق والستور المحلاة بالصور ،
فلا بأس ببيعها وشراؤها .

والغزالى (رضى الله عنه) ينظر فى تحريم الصور المصنوعة
من الطين ، إلى تحريم التماثيل .

وقد فصل بعض الفقهاء بين ما يجوز بيعه من آلات اللهو ،
وما لا يجوز ، فقالوا : آلات الغناء إذا قصد به غرض صحيح
جاز بيعها ؛ كالتغنى لتنشيط الجهاد ، أو فى الأعياد لإظهار

السرور ، أو الفرح لإشهاره بدون مغالاة ؛ لأن الغناء كلام حسنه حسن وقبيحه قبيح . روى الإمام أحمد والترمذى بإسناد صحيح أن رسول الله ﷺ خرج في بعض مغازيه ، فلما انصرف جاءت جارية سوداء ، فقالت : يا رسول الله ، إني كنت نذرت ، إن ردك الله سالماً ، أن أضرب بين يديك بالدف وأتغنى ، فقال : إن كنت نذرت ، فاضربى ، فجعلت تضرب . (١)

ويشترط في السلعة المبيعة - أيضا - أن تكون مملوكة للبائع أو مأذونا له في بيعها .

ولا يشتري من الزوجة مال الزوج ، ولا من الزوج مال الزوجة ، ولا من الولد مال الوالد ، ولا من الوالد مال الولد ، إلا إذا كان هناك رضا سابق من المالك وإذن بالتصرف . وإذا بيع شيء من ذلك لا ينفذ البيع ، حتى يجيزه المالك أو وليه ، حال علمه بذلك ، وإلا اعتبر بالبيع باطلا .

ومثل هذا البيع : أن يبيع إنسان ملكا لغيره ، وهو غائب أو يشتري له دون إذن منه ، فإن أمضى صاحب البيع صح ، وإلا فلا . ودليل ذلك ما رواه البخارى عن عروة البارقي من أنه قال : بعثنى رسول الله ﷺ بدينار لأشتري له به شاة ، فاشتريت له به شاتين ، بعت إحداهما بدينار ، وجئته بدينار

(١) فقه السنة ، ١٣٢/٣ .

وشاة . فقال لى : بآرك الله فى صفقة يمينك^(١) .

وهذا الدعاء يعتبر إمضاء للبيع ورضا بالتصرف .

كما يشترط فى المبيع أن يكون مقدورا على تسليمه شرعا وحسا للمشتري ، فمالا يقدر عليه تسليمه حسا لا يصح بيعه ؛ كالسمك فى الماء ، والعبد الآبق ، والطير على الشجر ، واللبن فى الضرع ، إلا أن يعين مقدار ما يبيع ، كأن يقول : بعثك صاعا من حليب هذه البقرة التى أملكها .

وكذلك إذا كان المبيع مرهونا أو موقوفا ، فإنه لا يمكن تسليمه ، فلا يصح بيعه .

ويشترط فى المبيع - أيضا - أن يكون معلوم العين والقدر والوصف .

فلا يجوز أن يقول : بعثك شاة من هذا القطيع ، أى شاة شئت . أو ثوبا من هذه الثياب ، أى ثوب شئت ، إذا كانت مختلفة الصفة والنوع والمقاس والجودة . أو مائة متر من هذه الأرض من أى طرف شئت . بل لابد من تحديد المبيع وزنا وقدرًا ومساحة .

ويجوز البيع على المشاع ، إذا كانت المساحة معلومة ، كأن

(١) فقه السنة ، ١٣٣/٣ .

يبيع نصف هذه المساحة أو ربعها ، أو نصف هذا العقار
أو ربعه .

والعلم بالقدر يتم بكيل المبيع أو وزنه أو النظر إليه .

ويشترط في المبيع - كذلك - أن يكون مقبوضا ، إن كان
صاحبه قد استفاد ملكه بمعاوضته ؛ لأن رسول الله ﷺ نهى
عن بيع ما لم يقبض ، وذلك كأن يبيع الرجل شيئا قد اشتراه ،
ولم يصبح في ملكه بعد .

ويتم قبضه إن كان مما ينقل بالنقل ، وإن كان مما يوزن
أو يكال باستيفاء القدر وزنا أو كيلا ، وإن كان عقارا بوضع
اليد عليه ؛ بأن يخلى البائع بينه وبين التصرف فيه ، فيمكنه من
الإقامة فيه ، أو تأجيريه ، أو جمع إيراده . وإن كان أرضا
بتمكينه من زراعتها ، أو البناء عليها ، أو غير ذلك من وجوه
المنافع الممكنة .

أما إذا كان المبيع موروثا ، أو موصى به ، أو موهوبا ،
أو وديعة عند غيره ، فيجوز بيعه قبل قبضه .

والحكمة في النهي عن بيع السلعة قبل قبضها ، أنها في
ضمان البائع ، حتى تنقل إلى ملك المشتري ، ومتى نقلت
أصبحت في ضمان مشتريها ، فإذا باعها دون قبضها
وهلكت ، كانت خسارتها عليه دون المشتري ، وإذا باعها

المشتري وربح منها ، فكأنه ربح شيئا لم يتحمل فيه تبعة
الخسارة .

ومما يدل على عدم جواز البيع قبل القبض ، ما رواه
الطحاوى فى « معانى الآثار » عن ابن عمر (رضى الله عنهما)
« من اشترى طعاما ، فلا يبيعه ، حتى يقبضه » ، وفى رواية
« حتى يستوفيه » .

واستقصى الطحاوى (رضى الله عنه) فى ذلك عدة
أحاديث . وعلق عليها بقوله : فذهب قوم إلى أنه من اشترى
طعاما لم يجز له يبيعه ، حتى يقبضه ، ومن اشترى غير الطعام ،
حل له يبيعه إن لم يقبضه ، واحتجوا بهذه الآثار ، قائلين :
لما قصد رسول الله ﷺ بالنهى عن الطعام ، دل ذلك على أن
حكم غير الطعام فى ذلك ، بخلاف حكم الطعام .

وخالفهم فى ذلك آخرون ، فقالوا : ذلك النهى قد وقع
على الطعام وغير الطعام ، وإن كان المذكور فى الآثار ، التى
ورد النهى فيها هو الطعام . واستدلوا على ذلك بحديث ابن عمر
(رضى الله عنهما) ، قال : ابتعت زيتا بالسوق ،
فلما استوجبت ، لقينى رجل فأعطانى به ربعا حسنا ، فأردت
أن أضرب على يده - أى أعقد معه البيع - فأخذ رجل من
خلفى بذراعى ، فالتفت ، فإذا هو زيد بن ثابت ، فقال :
لا تبعه حيث ابتعته ، حتى تحوزه إلى رحلك ، فإن رسول الله

ﷺ نهانا أن نبيع السلع حيث تبتاع ، حتى تحوزها التجار إلى
رحالهم . (١)

بيع ما لم ير :

وهناك مبيعات لاتم رؤيتها في مجلس العقد ، فيصح بيعها
إذا وصفت وصفا دقيقا يوضح معالمها ، ويكون للمشتري حق
الخيار في إمضاء العقد أو رده إذا رآها ، وللبائع الخيار أيضا .

ويلتحق بذلك ما يكون في رؤيته مشقة أو ضرر ؛ كالدواء
في القوارير ، والطعام المعبأ في علب ، وغير ذلك مما يترتب
على فتحه ضرر ، وهو لايفتح إلا عند الاستعمال .

كما يلتحق بذلك - أيضا - السلعة في مكان بعيد لم تصل
بعد ، والثمار المغيبة في باطن الأرض ، التي لايمكن بيعها .
باخراجها دفعة واحدة وإلا ترتب على ذلك الضرر والتلف
والفساد . فإن الخيار يثبت للمتعاقدين ، متى ثبت فساد
الشيء . فمن حق المشتري إمساك السلعة أو ردها .

وجمهور الفقهاء يرى بطلان البيع ، لما فيه من الغرر
والجهالة ، وجوز الأحناف البيع ، وأثبتوا الخيار عند
الرؤية . (٢)

(١) شرح معاني الآثار للطحاوي ، ٣٨/٤ .

(٢) هامش فقه السنة ١٣٦/٣ .

وأما الجراف ، الذى لا يعلم قدره على التفصيل ،
وإنما المدار فيه على الحزر وتخمين أهل الخبرة ، فإنه يجوز - ولو
قدر أن هناك غبنا فإنه يكون مما يتساهل فيه عادة .

ويشترط فى الثمن أن يكون معلوما القدر والصنعة
والأجل .

الخيار :

معنى الخيار : أن يكون لكل من المتعاقدين ، البائع
أو المشتري ، الحق فى إمضاء البيع أو إلغائه . وهو أنواع منها :

١ - خيار التروى :

وهو بيع موقوف على إمضاء من له حق الخيار من بائع ،
أو مشتر ، أو وكيل كل منهما ، أو وليه .

ولا ينعقد البيع فى هذه الحالة فى مجلس البيع ، وإنما ينعقد
بعد موافقة من له الخيار .

مثاله أن يقول : بعت لك هذا الشئ أو اشتريته منك بعد
رضا فلان ، أو إن رضى فلان .

وتختلف مدة الخيار باختلاف المبيع بين الطرفين بقول
أحدهما وقبول الآخر . ومنتهى مدة الخيار فى العقار ستة
وثلاثون يوما .

ولا يجوز للمشتري في هذه المدة أن يسكن في العقار بدون أجر ، كما أن العقد يفسد إن اشترط السكنى في صلب العقد ، لأنه شرط يناقض المقصود من البيع ، إذ لا يجوز التصرف في المبيع ، إلا إذا دخل في ملك مشتريه . إنما يجوز أن يسكن فيه بأجر المثل .

ومنتهى مدة الاختيار في العروض كالثياب والدواب وغيرها خمسة أيام .

ويفسد الخيار إذا كان لمدة بعيدة أو مجهولة كأن يقبلا : إلى الخيار إلى أن تمطر السماء ، أو يحضر المسافر من السفر . إذا لم يكن موعد حضوره معلوما .

وهناك فرق بين تعليق البيع على رضا شخص ومشورته . فتعليقه على رضا غيره إعراض عن نفسه كلية . وتعليقه على المشورة فيه اعتبار لرأيه ، ولكنه يريد أن يقوى رأيه ونظره بمشورة غيره .

ويفسد كذلك الخيار ، إذا علق على رضا شخص أو مشورته . وهو غائب لا يحضر إلا بعد انتهاء مدة الخيار .

والملك في مدة الخيار ثابت للبائع ، فله الغلة وعليه الأرش ، ولكن الولد في بطن الدابة ، والصوف على ظهرها للمشتري ، إذا تم الشراء ؛ لأن ذلك جزء من الصفقة .

وينتقل الخيار للوارث ، إذا مات من له الخيار .
ومتى انتقضت المدة المعلومة للخيار ، ولم يفسخ العقد من أحدهما لزم البيع .
ويسقط الخيار بالقول ، كما يسقط بتصرف المشتري في السلعة ، التي اشتراها بأى وجه من وجوه التصرف الشرعية ؛ كالوقف والهبة والبيع ، فمتى كان الخيار له ، فقد صح تصرفه ووجب البيع .

٢ - خيار العيب :

وهو للمشتري خاصة ، متى ظهر له عيب في السلعة المشتراة ، يخالف شروط البيع في العقد .
وكذلك يكون للمشتري الخيار ، إذا ظهر نقص في المبيع ، عقارا كان ، أو عرضا ، أو عينا . فله الرد إن كان هذا النقص مخلا بالذات ، أو بالثمن ، أو بالتصرف العادى .
هذا إذا كان المبيع غائبا عند البيع ، أما إذا كانت قد تمت رؤيته ومعرفة صفته ، فلا يجوز فيه الرد .
وكذلك إذا زال العيب قبل الحكم برده ، فلا رد للمبيع .
أما الرد لوجود العيب ، فهو ثابت بالحديث ، الذى أخرجه أحمد والحاكم عن ابن عامر قال : سمعت رسول الله ﷺ

يقول : « المسلم أخو المسلم ، لا يخل لمسلم باع من أخيه شيئا ، وفيه عيب ، إلا بينه » .

والحديث المشهور الذى يقول : « من غشنا فليس منا » ، يقضى بأن السلعة المعيبة ترد على صاحبها ، وأن صاحبها ملوم فى إخفاء عيبها عن مشتريها ، بل هو فى حكم المارق من المسلمين .

وإذا كان المشتري عالما بالبيع عند الشراء ، فإن العقد يلزمه ؛ لأنه اشترى على الواقع ورضى بالبيع .

أما إذا لم يكن عالما به ، ثم عرف بعد إبرام الاتفاق ، فإن العقد يصح ، ولكنه لا يكون لازما ، وله الخيار فى أن يرد ما ابتاع ، ويقبض مادفع أو يمسكه ، ويعود على البائع بقيمة العيب ، فيقتضيه منه ، ما لم يكن قد تصرف فى السلعة بأى وجه من وجوه التصرف .

وغلة المبيع من حق المشتري ، إذا رد السلعة لعيب فيها ؛ لأن هذه الغلة فى نظير ضمانها فى حالة ما لو تلفت عنده قبل ردها .

التدليس فى البيع :

ويلتحق بخيار البيع ما يدلس به البائع على المشتري ،

ويدخل التدليس في نطاق الحرمة لقوله ﷺ : « من غشنا فليس منا » .

وللمشتري - في هذه الحالة - الخيار ثلاثة أيام ، ويرى بعضهم أن الخيار يثبت على الفور .

وتنطبق هذه الحالة على بيع المصرة .

قال الإمام الشافعي (رضى الله عنه) : أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « لاتصروا الإبل والغنم للبيع ، فمن ابتاعها بعد ذلك ، فهو بخير النظرين ، بعد أن يحلبها ، إن رضىها أمسكها ، وإن سخطها ردها وصاعا من تمر » .

قال الشافعي : والتصرية أن تربط أخلاف الناقة أو الشاة ، ثم تترك من الحلاب اليوم واليومين والثلاثة ، حتى يجتمع لها لبن ، فيراه مشترى كثيرا ، فيزيد في ثمنها لذلك .

ثم إذا حلبها - بعد تلك الحلبة - حلبه أو اثنتين ، عرف أن ذلك ليس بلبنها ، لنقصانه كل يوم عن أوله ، وهذا غرور للمشتري .

والعلم يحيط بأن ألبان الإبل والغنم مختلفة في الكثرة والأثمان ، فجعل النبي ﷺ بدلها ثمنا واحدا صاعا من تمر .

قال : وكذلك البقر . فإن كان رضىها المشتري وحلبها

زمانا ، ثم أصاب بها عيبا غير التصرية ، فله ردها بالعيب ويرد معها صاعا من تمر ثمنا للبن التصرية ، ولا يرد اللبن الحادث في ملكه ؛ لأن النبي ﷺ قضى أن الخراج بالضمان^(١) .

وهذا ما عليه جمهور الفقهاء ،

وقد ذهب بعضهم إلى أن المشتري ليس له أن يرد المصرة بالعيب ، ولكنه يرجع على البائع بنقص العيب . ومن قال بذلك أبو حنيفة ومحمد بن الحسن ، ومستند هؤلاء أن ما ورد بشأن المصرة في الحديث المروى ، منسوخ بقوله ﷺ : « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا »^(٢) .

التغابن في البيع :

والغبن في البيع والشراء هو الوكس والخداع - والتغابن أن يخدع الناس بعضهم بعضا .

وأصل الغبن النقص ، بأن ينقص البائع المشتري في السلعة ، وينقص المشتري البائع في الثمن .

فالغبن يقع على البائع ، إذا أعطاه المشتري فيما يساوى خمسة دراهم ثلاثة دراهم فقط . ويقع على المشتري ، إذا أعطاه البائع ما يساوى ثلاثة دراهم بخمسة دراهم .

(١) مختصر المزني ، ١٨٤/٢ .

(٢) شرح معاني الآثار للطحاوي ، ١٩/٤ .

وللمغبون حق الخيار في الرجوع عن البيع ، وفسخ العقد ، متى كان جاهلا بالقيمة الحقيقية للسلعة ، ولا يحسن المساومة ؛ لأن الغبن في هذه الحالة ينطوى على خداع نبى عنه الإسلام .

ولكن جمهورا من الفقهاء يرون ذلك ، إذا كان الغبن فاحشا قيده البعض بأن يبلغ ثلث القيمة ؛ ذلك أن الغبن اليسير قلما يسلم منه بيع .

قال الغزالي في الإحياء : ينبغي ألا يغبن كل من المتبايعين صاحبه بما لا يتغابن به في العادة ، فأما أصل المغابنة ، فمأذون فيه ؛ لأن البيع للربح ، ولا يمكن ذلك إلا بغبن ما ، ولكن يرعى فيه التقريب ، فإن بذل المشتري زيادة على الربح المعتاد ، إما لشدة رغبته ، أو لشدة حاجته في الحال إلى المبيع ، فينبغي أن يمتنع عن قبوله ، فذلك من الإحسان ، ومهما يكن من تلبيس لم يكن أخذ الزيادة ظلما . وقد ذهب بعض العلماء إلى أن الغبن بما يزيد على الثلث يوجب الخيار ، ولسنا نرى ذلك ، ولكن من الإحسان أن يحط ذلك الغبن^(١) .

والغزالي يتحدث عن المثل العليا ، التي لا تقبل الغبن بحال .

وأهل الفقه لهم أحكامهم المعروفة ، التي تبين الحدود والواجبات ، وتعرف الناس بما يجوز ولا يجوز في المعاملات ، حتى لا يتجاوز أمر المخالفات إلى الجنایات .

(١) إحياء علوم الدين ، ٧٨٧/٥ ، ط : الشعب .

قال ابن حزم في المحلى : من غبن في بيع اشترط فيه السلامة ، فهو بيع مفسوخ ، لأن بيع الغش ييقين هو غير بيع السلامة ، الذى لا غش فيه ، وهذا أمر يعلم بالمشاهدة ، فإذا هو كذلك ، فالبيع المنعقد بينهما فى الباطن ليس هو الذى عقد عليه مشروط السلامة ؛ ولا يحل أن يلزم غير ما عقد عليه ، ولا يحل له أن يتمسك بما لم يعقد عليه يبعه الذى تراضى به ، لأن مال الآخر حرام عليه ، إلا ما تراضى معه ، وكذلك ماله على الآخر أيضا .

وأما إذا علم بقدر الغبن كلاهما ، أو تراضيا جميعا به ، فهو عقد صحيح . وتجارة عن تراض وبيع لا داخلية فيه ، وأما إذا لم يعلما أو أحدهما بقدر الغبن ، ولم يشترطا السلامة ولا أحدهما ، فله الخيار إذا عرف فى رد أو إمساك ، لأن البيع وقع سالما على الجملة فهو بيع صحيح .

ثم وجدنا النبى ﷺ قد جعل الخيار لمن قال لا خلافة ثلاثا ، إن شاء أمسك وإن شاء رد ، فوجب ألا يحل ما تزيد فيه الخادع على المخدوع ، إلا بعلم المخدوع وطيب نفسه ، فإن رضى بترك حقه فذلك له ، وإن أبى لم يجز له أخذ ما ابتاع بغير رضا البائع فله أن يردده ، وقد صح الإجماع المقطوع به على أن له الرد .

واختلف الناس هل له الإمساك أم لا ؟ وقد قال الله تعالى :

﴿إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم﴾^(١) ، فصح أنه إذا رضى ما ابتاع ، فذلك ، وبالله التوفيق .^(٢)

٣ - خيار المجلس :

وهناك خيار آخر اسمه خيار المجلس ، وتفسيره أنه إذا اتفق البائعان ، وحدث الإيجاب والقبول بينهما ، فلكل منهما حق إمضاء العقد أو إلغائه ماداما في المجلس ، فإذا اتفقا فقد نفذ العقد .

وهذا الخيار مرجعه قول النبي ﷺ : « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ، فإن صدقا وبينا ، بورك لهما في بيعهما ، وإن كتما وكذبا ، محقت بركة بيعهما »^(٣) .

وعلة ذلك أن أحد البيعين قد يتسرع في البيع ، وربما بدا له أنه في غير مصلحته ، فله أن يرجع عن الصفقة مادام لم يفارق المجلس .

أخرج الطحاوي في شرح معاني الآثار عن ابن عمر (رضى الله عنهما) : « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ، أو يقول أحدهما لصاحبه : اختر » .

(١) النساء : ٢٩ . (٢) المحلى ، ٤٤٢/٨ .

(٣) رواه البخارى عن حكيم بن حزام .

وحدث عن أبي برزة : أنهم اختصموا إليه في رجل باع جارية ، فقام معهما البائع ، فلما أصبح قال : لا أرضاها . فقال أبو برزة : إن النبي ﷺ قال : « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ، وكانا في خباء شعر » .

وأخرج عن أبي الوضئ قال : نزلنا منزلا ، فباع صاحب لنا من رجل فرسا ، فأقمنا في منزلنا يوما وليتنا ، فلما كان الغد قام الرجل يسرج فرسه ، فقال له صاحبه : إنك قد بعته ، فاختصما إلى أبي برزة ، فقال : إن شئكما قضيت بينكما بقضاء رسول الله ﷺ : « سمعت رسول الله ﷺ يقول : البيعان بالخيار ما لم يتفرقا » ، وما أراكما يتفرقا ^(١) .

وقال ابن حزم : كل متبايعين صرفا أو غيره ، فلا يصح البيع بينهما أبدا ، وإن تفاضلا السلعة والثلث ما لم يتفرقا بأبدانهما من المكان ، الذي تعاقدوا فيه البيع ، ولكل واحد منهما إبطال ذلك العقد ، أحب الآخر أم كره ، ولو بقيا كذلك دهرهما ، إلا أن يقول أحدهما للآخر بعد تمام التعاقد : اختر أن تمضي البيع أو أن تبطله . فإن قال أمضيته ، فقد تم البيع بينهما تفرقا أو لم يتفرقا ، وليس لهما أو لأحدهما فسخه إلا بغير . ومتى ما لم يتفرقا بأبدانهما ولا خير أحدهما الآخر ، فالمبيع باق على ملك البائع كما كان ، والثلث باق على

(١) شرح معاني الآثار ، ١٢/٤ .

ملك المشتري كما كان ، ينفذ في كل منهما حكم الذى هو على ملكه لا حكم الآخر . واستشهد ابن حزم على ذلك بحديث :
« البيعان بالخيار ما لم يتفرقا^(١) » .

(١) المحلى ، ٣٥١/٨ .

أنواع البيع

ولبيع أنواع منها :

١ - المقايضة :

وهى بيع عين بعين ، أى سلعة بسلعة أخرى ، فإن كانتا متماثلتين ، فيُشترط عدم التفاوت فى القيمة ، وغير المتماثلتين كأن يشتري ثوبا بحنطة . وهو جائز سواء كانت السلعتان حاضرتين أو إحداهما حاضرة والأخرى غائبة ، بشرط أن تكون معروفة موصوفة .

وهذا النوع من البيع كان رائجا قبل ذبوع النقد ، واللجوء إليه يكون عند عدم توافره . ولكن لا بد من تقويم السلعتين ، حتى لا يقع الغبن بين البائع والمشتري فى أيهما - روى ابن

الأثير أن النبي ﷺ اشترى من رجل سهمه من خير بيعير ، فقال له : «إن الذى أخذت منك خير من الذى أعطيتك ، فإن شئت فخذ وإن شئت فاترك ، قال الرجل : قد أخذت»^(١) - فهذا دليل على جواز المقايضة .

٢ - الصرف :

وهو فى اللغة الدفع والرد ، وفى اصطلاح الفقهاء بيع الأتمان بعضها ببعض ، ويتساوى فى ذلك المضروب والمصوغ والتبر .
ويشترط فيه المماثلة .

قال الإمام الشافعى (رضى الله عنه) : « لا يجوز بيع الذهب بالذهب ، ولا الورق بالورق ، ولا شئ من المأكول والمشروب بشئ من صنفه ، إلا سواء بسواء ، يدا بيد ، إن كان مما يوزن ، فوزن لوزن ، وإن كان مما يكال ، فكيل بكيل ، ولا يجوز أن يباع شئ ، وأصله الوزن بشئ من صنفه كيلا ، ولا شئ أصله الكيل بشئ من صنفه وزنا ... ولا خير فى أن يتفرق المتبايعان بشئ من هذه الأصناف من مقامهما الذى يتبايعان فيه ، حتى يتقابضا ، ولا يبقى لواحد

(١) أسد الغابة ، ٣/ ٣٦٦ .

منهما قبل صاحبه من المبيع شيء ، فإن بقي شيء فالبيع فاسد .

وسواء كان مشتريا بنفسه ، أو كان وكيلا لغيره ، وسواء تركه ناسيا ، أو عامدا .

فإذا اختلف الصنفان من هذا ، بأن كان الذهب بالفضة ، أو التمر بالزبيب ؛ فلا بأس بالفضل في بعضه على بعض ، بشرط أن يكون يدا بيد ، لا يفترقان من مكانهما الذي يتبايعان فيه ، حتى يتقابضا .

فإن تفرقا قبل التقابض فسد البيع ، ولا بأس بطول مقامهما في المجلس ، ولا بأس أن يتصاحبا إلى مجلس آخر لتوفية الثمن ، أو السلعة ، لأنهما في هذه الحالة في حكم عدم التفرق .

وإذا اختلف الصنفان ، فلا بأس من أن يباع أحدهما بالآخر جزافا ، ولا يباع ذهب بذهب مع أحد الذهين شيء غير الذهب ، ولا بأس أن يباع ذهب وثوب بدرهم^(١) .

وكذلك عند الأحناف يجوز بيع أحد المختلفين بالآخر متفاضلا ومجازفة مقابضة ، ويجوز بيع درهمين ودينار بدينارين ودرهم ، وبيع أحد عشر درهما بعشرة ودينار ، ومن

(١) الأم ، ٢٦/٣ .

باع سيفاً محلى بثمان أكثر من قدر الحلية جاز ، ولا بد من قبض قدر الحلية قبل الافتراق ؛ والعلة في ذلك قوله ﷺ : « إذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم ، بعد أن يكون يدا بيد »^(١) .

وإذا كان بين رجلين ذهب مصنوع فتراضيا أن يشتري أحدهما نصيب الآخر بوزنه أو مثل وزنه ذهباً يتقابضانه قبل أن يتفرقا ، فلا بأس بذلك .

ومن صرف من رجل صرفاً ، فلا بأس من أن يقبض بعضه ويدفع ما قبض منه إلى غيره ، أو يأمر الصراف أن يدفع باقيه إلى غيره إذا لم يتفرقا من مقامهما ، فلا بأس بذلك .

وإذا قدم المشتري أكثر من الثمن ، كأن يشتري فضة بخمسة ، فقدم ستة ، فقال الدرهم السادس وديعة عندي ، فلا بأس بذلك .

وخلاصة القول في الصرف وجوب الالتزام بالحديث الشريف : « الذهب بالذهب وزناً بوزن ، والفضة بالفضة وزناً بوزن ، والبر بالبر كيلاً بكيل ، والشعير بالشعير ، ولا بأس ببيع الشعير بالتمر ، والتمر أكثرهما يدا بيد ،

(١) الاختيار في شرح المختار ، ٢١٢/١ .

واتمّر بالتمر ، والملح بالملح ، من زاد أو استزاد ، فقد أرى»^(١) .

هذا هو ما عليه جمهور الفقهاء ، وخالف بعضهم ، استنادا إلى الحديث « إنما الربا في النسيئة »^(٢)

قال صاحب المختار : ومن أعطى صيرفيا درهما ، وقال : أعطني به فلوسا ونصفا إلا حبة جاز^(٣) ، والفلوس المأخوذة من غير الذهب والفضة ، لا يدخلها الربا عند مختلف المذاهب ، فيجوز بيعها بعضها ببعض متفاضلا ، وإلى أجل ، إلا أن بعض الحنابلة لا يرون التأجيل^(٤) .

٣ - السِّلْم

السلم - بفتح السين واللام - وسَلَّمَ وأَسْلَفَ بمعنى واحد ، ويتعدى بالهمزة - أيضا - فيقال : أسلم ، ولا يوجد تسلم بمعنى دفع ، إلا في هذا . وكان ابن عمر (رضي الله عنهما) يكره أن يقول السلم بمعنى السلف ، ويقول : الإسلام لله (عز وجل) ، كأنه ضنّ بالاسم - وهو السلم من الإسلام - الذي هو موضع الطاعة والانقياد لله (عز وجل)

(١) أخرجه الطحاوى في شرح معاني الآثار ، عن أبي الأشعث الصنعاني .

(٢) شرح معاني الآثار ، عن أسامة بن زيد ، ٦٤/٤ .

(٣) الاختيار في شرح المختار ، ٢١٣/١ .

(٤) الفقه على المذاهب الأربعة ، ج٢ ، باب البيوع .

عن أن يسمى به غيره ، وأن يستعمل في غير طاعة الله ،
فينصرف إلى السلف . قال ابن الأثير : وهذا من الإخلاص
باب لطيف المسلك .

ومعناه في اصطلاح الفقهاء : بيع شيء معلوم في الذمة
محصور بالصفة بعين حاضرة أو مآهو في حكمها إلى أجل
معلوم .

وهو بيع تدعو إليه ضرورات الناس ، فالبائع يلجأ إليه ؛
لأنه محتاج إلى المال للإتفاق على زرعه حتى ينضج ،
والمشتري محتاج إلى السلعة ليحقق الربح .

ودليل جوازه من القرآن الكريم قوله تعالى في آية الدين
﴿ إلى أجل مسمى ﴾^(١) .

قال القرطبي : دل قوله الله تعالى إلى أجل مسمى ، على
أن السلم إلى الأجل المجهول غير جائز ، ودلت سنة النبي
ﷺ على مثل معنى كتاب الله : ثبت أن رسول الله ﷺ قدم
المدينة ، وهم يستلفون في الثمار الستين والثلاث ، فقال :
« من أسلف في ثمر ، فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم
إلى أجل معلوم »^(٢) .

وكلمة « السلم » أخص من السلف ؛ لأن السلم قاصر

(١) البقرة : ٢٨٢ .

(٢) رواه ابن عباس ، وأخرجه البخارى .

على البيع بالصورة التى أوضحت ، والسلف قد ينصرف إلى القرض .

فالسلم من البيوع الجائزة باتفاق ، وهو مستثنى من نهى النبى ﷺ عن بيع ما ليس عندك ، لأنه من المصالح التى تدعو إليها الحاجة ، ولذلك سماه الفقهاء بيع المحاويج ، ولذلك لا يجوز حالا .

وتفسير قوله ﷺ : « لا تبع ما ليس عندك » ، أى لا تبع ما لا تقدر على تسليمه . ومتى قدر البائع على تسليم ما اتفق على بيعه ، فقد انتهى الإشكال .

ولذلك جاز السلم فيما لا ملك للبائع فيه ، فقد روى البخارى عن محمد بن المجالد ، قال : بعثنى عبدالله بن شداد ، وأبو بردة إلى عبدالله بن أبى أوفى ، فقالا : سله هل كان أصحاب النبى ﷺ يسلفون فى الحنطة ؟ فقال عبدالله : كنا نسلف نبيط أهل الشام فى الحنطة والشعير والزيت فى كيل معلوم إلى أجل معلوم . قلت : إلى من كان أصله عنده ؟ قال : ما كنا نسألهم عن ذلك .

قال : ثم بعثنى إلى عبدالرحمن بن أبزى فسأله ، فقال : كان أصحاب رسول الله ﷺ يسلفون على عهده ، ولم نسألهم : ألهم حرث أم لا ؟

أما شروط هذا النوع من البيع ، فتلخص فيما يأتي عن كتاب فقه السنة وغيره :

١ - أن يكون المبيع في الذمة ، وأن يكون موصوفا بصفات محدودة ؛ كالحبوب أو الحيوانات مثلا ، وأن يكون مقدرا ، وأن يكون مؤجلا ، وأن يكون الأجل معلوما ، وأن يكون موجودا عند حلول الأجل ، وأن يكون مما يقدر على تسليمه .

٢ - أن يكون الثمن معلوم الجنس ، دراهم أو دنانير مثلا ، مقدرا غير جزاف ، بحيث لو تعذر تسليم المسلم فيه أمكن الرجوع إلى قيمة رأس المال ، وأن يكون نقدا مسلما في مجلس العقد قبل التفرق .

وقال الإمام مالك : لا يجوز السلم في العين إلا بشرطين : أحدهما : أن يكون في قرية مأمونة .

والثاني : أن يشرع في أخذه ؛ كاللبن في الشاة ، والرطب من النخلة .

قال القرطبي : وهاتان المسألتان صحيحتان في الدليل ؛ لأن التعيين امتنع في السلم مخافة المزاينة والغرر ، لئلا يتعذر عند المحل .

وشروط أبوحنيفة وجود المسلم فيه ، من حين العقد إلى

حين الأجل ، مخافة أن يطلب المسلم فيه فلا يوجد ، فيكون
الغرر ، وقد خالفه سائر الفقهاء في ذلك ، حيث قالوا :
المهم أن يكون موجودا عند الأجل .

ومجمل رأى أى حنيفة ، كما يوضحه صاحب كتاب
المختار في الفقه الحنفى ؛ كل ما أمكن ضبط صفته ومعرفة
مقداره ، جاز السلم فيه وإلا فلا ، وشرائطه : تسمية
الجنس ، والنوع ، والوصوف ، والأجل ، والقدر ، ومكان
الإيفاء إن كان له حمل ومثونة ، وقدر رأس المال في
المكيل والموزون والمعدود ، وقبض رأس المال قبل
المفارقة .

ولا يصح في المنقطع ، ولا في الجواهر ، ولا في
الحيوان ولحمه وأطرافه وجلوده ، ويصح في السمك المالح
وزنا ، ولا يصح بمكيال بعينه لا يعرف مقداره ، ولا في
طعام قرية بعينها ، ويجوز في الثياب إذا سمى طولاً وعرضاً
ورقعة ، وفي اللبن إذا عين المِلين ، ولا يجوز التصرف في
المسلم فيه قبل القبض ، ولا في رأس المال قبل القبض . وإذا
استصنع شيئاً جاز استحساناً ، وللمشتري خيار الرؤية ،
وللصانع بيعه قبل الرؤية ، وإن ضرب له أجلاً صار سلماً^(١) .

(١) الاختيار في شرح المختار ، ٢٠٦/١ .

وقد شرط الفقهاء أن يذكر موضع قبض المسلم فيه ،
فيما له حمل ومثونة .

وإذا حل الأجل ولم يجد المبتاع ما اشتراه ، استوفى
الثمن الذى دفعه ، ولا يصرفه إلى غيره من السلع ؛ لأن النبي
ﷺ قال فيما رواه أبوسعيد الخدرى عنه : « من أسلف في
شيء ، فلا يصرفه إلى غيره » .

وهذا رأى الشافعى (رضى الله عنه) . فقد قال الربيع :
أخيرنا الشافعى مرفوعا إلى عطاء : أنه سئل عن رجل ابتاع
سلعة غائبة ونقد ثمنها فلما رآها لم يرضها ، فأراد أن
يحول بيعهما إلى سلعة غيرها ، قبل أن يقبض منه الثمن ،
قال : لا يصلح .

قال : كأنه جاء بها على غير الصفة وتحويلهما بيعهما في
سلعة غيرها بيع للسلعة قبل أن تقبض^(١) .

ولكن الإمامين مالكا وأحمد أجازا ذلك استنادا إلى
ما رواه ابن عباس (رضى الله عنهما) : إذا أسلفت في شيء
إلى أجل ، فإن أخذت ما أسلفت فيه ، وإلا فخذ عوضا
أنقص منه ، ولا تربح مرتين .

ولا يصح امتناع ذى الحق عن أخذ حقه في السلم .

(١) الأم ، ١١٧/٣ .

فإذا حل السلم ، فدعا الذى عليه الحق صاحبه إلى أخذ حقه ، فامتنع ، فعلى الوالى إجباره على أخذ حقه ليبراً ذو الدين من دينه ، ويؤدى الذى عليه غير منقص له بالأداء شيئاً ، ولا يدخل إليه ضرراً ، إلا أن يشاء صاحب الحق إبراءه من حقه بغير شيء يأخذه منه ، فيبدأ بإبرائه إياه .

فإن دعاه إلى أخذ حقه قبل حلول الأجل ، وكان حقه مالا ؛ كالذهب ، والفضة ، أو عرضاً غير مأكول ، أو مشروب ولا ذى روح يحتاج إلى علف ونفقة أجبر على أخذ حقه ، إلا أن يبرئه ؛ لأنه قد جاء بحقه وزيادة تعجيله قبل أجله ، ولا نظر إلى تغير قيمته فى وقته ، قلت أو كثرت .

ودليل ذلك عند الشافعى ما روى عن أنس بن مالك كاتب غلاماً له على نجوم - أقساط - يؤديها إلى أجل ، فأراد المكاتب تعجيلها ليعتق ، فامتنع أنس من قبولها ، وقال : لا آخذها إلا عند محلها . فأقى المكاتب عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) فذكر ذلك ، فأمره عمر بأخذها منه وأعتقه^(١) .

(١) الأم ، ١٢١/٣ .

٤ - المراجعة :

معناها : بيع ما يشتري بثمان معلوم ، بثمانه الذى اشترى به مع زيادة فى الثمن ، تحدد بنسبة معينة تضاف إلى قيمة المبيع .

مثال ذلك : أن يقول البائع للمشتري : بعثك الخمسة بسة ، أو العشرة باثنتى عشرة ... وهكذا .

ودليلها ما ورد أن عثمان بن عفان (رضى الله عنه) قدمت له تجارة فى عهد أبى بكر ، فجاءه التجار يشترون ، فقال لهم : كم تربحوننى على شراى من الشام ؟ قالوا : العشرة اثنتى عشر . قال : لقد زادونى . قالوا : العشرة أربعة عشر . قال : لقد زادونى . قالوا : العشرة خمسة عشر . قال : لقد زادونى . قالوا : من زادك ونحن تجار المدينة ؟ قال : لقد زادنى الله لكل درهم عشرة ﴿ من جاء بالحسنة ، فله عشر أمثالها ﴾ ، ثم أشهدهم على أنها لله ^(١) .

وشرط صحة هذا البيع أن يكون المشتري عارفا بالسعر ، الذى اشترى به البائع السلعة ، ويعرف الزيادة التى طرأت عليه عند البيع منه .

وهو يخالف البيع العادى الذى يقوم على المساومة .

(١) من فضائل العشرة المبشرين بالجنة ، ١٢٦ .

وبيع المراجعة يجوز على عرض حاضر معين ، وعلى عرض مضمون موصوف وصفا دقيقا .

ويمكن إضافة ما ينفقه التاجر على السلعة إلى الثمن ؛ وذلك كقيمة الصبغ ، والتطريز ، والخياطة ، ومد الثوب لتحسينه وتطريته ليلين وتذهب خشونته إن كان قد استأجر لذلك من يقوم به .

أما أجرة السمسار ، فإن كان قد اعتيد أن المبتاع مثله لا يشتري إلا بسمسار ، فإنها تحسب ، وإن لم يعتد ذلك ، فلا تحسب .

وعلى البائع أن يبين للمشتري النواحي الآتية :

— أصل الثمن .

— جعل الربح على الجميع أو على ما يربح فقط .

— إطلاق الربح أو إجماله . فإطلاقه أن يقول : أبيعك على ربح العشرة أحد عشر ، وإجماله أن يقول : وقعت على بمائة ، ولم يبين ماله الربح من غيره .

متى يفسخ هذا البيع ؟

ويفسخ هذا البيع إذا حدث الإيهام في البيع . كأن يقول : قامت على السلعة بكذا دون بيان الأصل والربح ، أو غير

ذلك من صور الإيهام ، فللمشتري الحق في الفسخ ،
أو الرضا بما يتراضيان عليه .

وحق المشتري في الفسخ مبنى على أن الإيهام نوع من
الكذب والغش .

ومما يجب على البائع عند العقد أن يبين المبيع وصفته ،
كما يبين العقد والنقد الذى أدى به . فقد يكون العقد تم
على دنانير ، ولكنه نقد دراهم ، أو عقد على دراهم ونقد
دنانير أو عرضا ...

وعليه - أيضا - تبين الأجل الذى اشتراه إليه ، أو الذى
اتفقا عليه بعد العقد .

وعليه أيضا بيان عمر المبيع ، كأن يكون عقارا أو دابة ،
فالناس يرغبون في حداثة عهد البناء ويزهدون في قدمه ،
والدابة - كذلك - يرغبون في القوة التى لم توشك على
الهزم .. وكذلك الأمر بالنسبة للثوب ، فالناس - عادة -
يرغبون في الجديد ، ويزهدون في المستعمل . ولكل منهما
ثمن .

فإذا غلط التاجر أو غش ، وثبت بالبينة ذلك ، فللمشتري
الخيار في أن يرد السلعة أو يسترد ما دفعه زائدا على القيمة
الحقيقية .

قال الشافعى : إذا باع البائع مراجعة على العشرة واحد ،

وقال : قامت على بمائة درهم ، ثم قال : أخطأت ، ولكنها قامت على بتسعين ، فهي واجبة برأس مالها وبحصته من الربح ، فإن قال : ثمنها أكثر من مائة ، وأقام على ذلك بينة ، لم يقبل منه وهو مكذب لها .

ولو علم المشتري أن البائع خانه ، حطت الخيانة وحصلتها من الربح ، ولو كان المبيع قائما كان للمشتري أن يرده ، ولم يفسد البيع ؛ لأنه لم ينعقد على محرم عليهما معا ، وإنما وقع محرما على الخائن منهما ، كما يدل له بالعيب والتدليس محرم ، وما أخذ من ثمنه محرم ، وللمشتري الخيار في أن يأخذه بالثمن الذي سمي له ، أو يفسخ البيع .^(١)

٥ - التولية :

هي البيع برأس المال دون زيادة أو نقص .
وهي جائزة شرعا فإن النبي ﷺ لما أراد الهجرة ، قال لأبي بكر ، وقد اشترى بعيرين : « ولنى أحدهما » . أى بعنى تولية .

والناس يحتاجون إلى هذا النوع من البيع ؛ لأن فيهم من

(١ ، ٢) الأم - هامش : ٨٣/٣ .

لا يحسن البيع ، ولا يعرف قيمة الأشياء ، فيستعين بمن يعرف ذلك ، ليشتري له ويطيب قلبه بما اشتراه له ، ومبنى هذا النوع من البيوع على الأمانة .

قال الشافعى : « التولية » بيع من البيوع ، يحل بما تحل به البيوع ، ويحرم بما تحرم به البيوع ، فحيث كان البيع حلالا فهو حلال ، وحيث كان البيع حراما فهو حرام^(٢) .

ويجوز للبائع فى هذه الحالة أن يضيف إلى ثمن السلعة ما أنفق عليها لصيغها وتحسينها وحملها وغير ذلك مما جرت العادة بمثله .

ولكنه لا يضم نفقته هو ، ولا أجرة الراعى ، ولا الطبيب ، ولا المعلم ، ولا الرأىض ، الذى يروض الدابة .

وأصل ذلك : كل ما تعارف التجار إلحاقه برأس المال يلحق به ، وإلا فلا ، وقد جرت العادة بالقسم الأول دون الثانى .

وهناك نوع آخر من البيع يطلق عليه الوضعية ، وهو البيع ينقصان . يقال : وُضِعَ - البناء للمجهول - فى البيع يوضع وضعية ، إذا خسر فيه .

٦ - التلجئة :

وتعنى فى اللغة مايلجأ إليه الإنسان بدون اختياره .

أما فى اصطلاح الفقهاء ، فهى ماكره عليه المتعاقد بيعا أو شراء .

ويتعلق بها ماياتى من الأحكام :

إما أن تكون فى المبيع ، ويلجأ إليها البائع بدافع الخوف من سلطان أو ظالم ، فيظهر أنه يبيع وليس هو ببائع حقيقة ، وإنما هو تلجئة لجأ إليها خوفا .

وإما أن تكون فى البدل بأن يتفق المتعاقدان على ألف فى السر ، ويتبايعا فى الظاهر على ألفين .

أو يتفقا أن يكون الثمن ألف درهم مثلا ولكنهما يتبايعان على مائة دينار .

وقد اختلف الفقهاء حول هذا البيع . فقال بعضهم : إنه عقد صحيح ؛ لأنه استوفى من الناحية الشكلية أركانها وشروطه .

وقال بعضهم : إنه باطل ؛ لأنه فى الحقيقة هزل لا جد . ومن الأئمة الذين جوزوه الشافعية والأحناف .

وهذا بخلاف بيع المضطر .

لأن المضطر يبيع حقيقة لظروف أحاطت به ، فيبيع ما يملكه بأقل من قيمته الحقيقية ، وهو جائز مع الكراهة .

وليست الكراهة على البائع ، بل على المشتري الذى لم يعن المضطر فى ضائقته ، بل استغلها لمصلحة نفسه ، وقد ورد أن النبى ﷺ نهى عن بيع المضطر وبيع الغرر^(١) . والله تعالى يقول : ﴿ ولا تنسوا الفضل بينكم ﴾^(٢) . والنبى ﷺ يقول : « من نفس عن مؤمن كربة ، نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة » .

كما أنه بخلاف بيع المكره .

وهو الذى يجبر على بيع ما يملك ، أو شراء ما لا يريد دون رغبة منه .

فإن أجبر على بيع ما يملك لظروف اضطرارية ؛ كسداد دين ، أو توسعة طريق ، أو إنفاق على الوالدين ، فالبيع صحيح ، ورضا الشرع يقوم مقام رضاه ، وقد ثبت أن النبى ﷺ باع مال معاذ بن جبل (رضى الله عنه) ليفى بذلك غرماءه ؛ بعد أن أغرق فى الدين ، حتى لم يبق له شيء .

(١) فقه السنة ، ١٤٣/٣ .

(٢) البقرة : ٢٣٧ .

أما إذا أُجبر على بيع ما يملك من قبل ظالم ، أو سلطان جائر ، فإن البيع لا ينعقد لفقده أول شرط من شروط الصحة ، وهو الإيجاب والقبول ، إذ كيف يكون قابلاً وهو مكره ؟ والقبول لا يكون إلا عن اختيار ، وهو غير مختار . وقد جاء عن النبي ﷺ قوله : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه »^(١) ، والله تعالى يقول في شأن التجارة ﴿ إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ﴾^(٢) . وكذلك الشأن إذا أُجبر على بيع ما لا يملك ، فإنه باطل من أساسه ، والإجبار على الشراء كالإجبار على البيع باطل .

٧ - بيع الشيا :

وهو أن يبيع شيئاً ويستثنى منه شيئاً معلوماً .
مثال ذلك أن يبيع الرجل حديقته ، ويستثنى منها ثمار عدة أشجار يعينها ، أو يبيع أرضاً ، ويستثنى منها قطعة .
ويشترط في جواز هذا البيع أن يكون المستثنى معلوماً .
قال الشافعي : أخبرنا مالك عن ربيعة أن القاسم بن محمد كان يبيع ثمر حائطه ويستثنى منه . وقال : أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال : قلت لعطاء : أبيعك نخلي ،

(١) رواه ابن ماجه وابن حبان والطبراني والحاكم .

(٢) النساء : ٢٩ .

إلا عشر نخلات أختارهن . قال : لا ، إلا أن تستثنى أيهن
هى قبل البيع ، تقول : هذه وهذه .

ويجوز الاستثناء بصورة أخرى كأن يقول : بعثك هذا
الشيء على أن أكون شريكك فيه بالثلث أو الربع ، ودليله
ما يقوله الشافعى أيضا عن ابن جريج أنه قال لعطاء : أبيع
الرجل نخله أو عنبه أو بره أو عبده أو سلعته ما كانت ، على
أنى شريكك بالربع ، وبما كان من ذلك ؟ قال : لا بأس
بذلك^(١) .

والصورة الأولى يلجأ إليها الناس كثيرا فى هذه الأيام من
أصحاب الحداثى ، ويسمون ما يستثنونه « طعمة » ، فإن كان
الاستثناء مجهولا لا يصح البيع .

روى الدارقطنى عن جابر أن النبى ﷺ « نهى عن
المحاولة ، والمزائبة ، والخابرة ، والثنيا ، إلا أن
تعلم »^(٢) .

والمزائبة : مر التعريف بها .

والمحاولة : هى بيع الزرع قبل بدو صلاحه ، وقيل :
بيع الزرع فى سنبله بالحنطة ، وقيل : هى المزارعة على

(١) الأم ، ٥٢/٢ .

(٢) تفسير القرطبى ، ٣٦٩/٣ ، ط : دار الكتب .

نصيب معلوم بالثلث ، أو الربع ، أو أقل من ذلك ، أو أكثر ،
وقيل : اكتراء الأرض بالحنطة .

والخابرة : هى أخذ الأرض بنصف ، أو ثلث ، أو ربع
ريعها ، هى المزارعة ببعض ما يخرج من الأرض . وذكر
لسان العرب فى معناها حديثا : كنا نخابر ولا نرى بذلك
بأسا ، حتى أخبر رافع أن رسول الله ﷺ نهى عنها .

وقيل : إن أصلها من خير ؛ لأن النبى ﷺ أقرها فى
أيدى أهلها على النصف من محصولها . فقيل : خابرههم ،
أى عاملهم فى خير .

وقد أجمع جمهور الفقهاء على أنه لا يجوز دفع الأرض
على الثلث أو الربع ولا على جزء مما يخرج ؛ لأنه
مجهول .

ولكن الإمامين أبا حنيفة والشافعى ، وأصحاب الشافعى
يقولون يجوز كراء الأرض بالطعام ، إذا كان معلوما لقوله
ﷺ : « فأما شيء معلوم مضمون ، فلا بأس به » (١) .

ومنع مالك وأصحابه لحديث رافع المتقدم ، وقد ذكره
القرطبى فى تفسير آية التداين فى سورة البقرة . وقال مالك
فى الموطأ : « فأما الذى يعطى أرضه البيضاء بالثلث والربع

(١) أخرجه مسلم .

مما يخرج منها ، فذلك مما يدخله الغرر ؛ لأن الزرع يقل مرةً ويكثر أخرى ، وربما هلك » .

ولا يصح أن يؤخر نفسه ولا أرضه ولا سفينته ولا دابته ، إلا بشيء معلوم لا يزول ، وبذلك يقول الشافعي وأبوحنيفة وأصحابهما .

وخالف في ذلك أحمد والليث وبعض الفقهاء ، إذ قالوا : لا بأس أن يعطى الرجل أرضه على جزء مما تخرجه ؛ نحو الثلث ، والربع ، واحتجوا بقضية خبير ، كما أجاز طائفة من التابعين ومن بعدهم أن يعطى الرجل سفينته ودابته ، كما يعطى أرضه بجزء مما رزقه الله في العلاج بها^(١) .

وقال بعض الفقهاء : لا بأس بكراء الأرض بطعام لا يخرج منها ، ماعدا الخنطة وأخواتها .

ويستدعي ذلك الحديث عن القراض . وهو بكسر القاف عند المالكية ، ما يسمى بالمضاربة عند الحنفية .

وهو إعطاء المقارض - بكسر الراء - وهو رب المال المقارض - بفتح الراء - وهو العامل مالا ليتجر فيه ، على أن يكون له جزء معلوم من الربح .

وأصله من القرض ، وهو القطع .

(١) المرجع السابق .

والمضاربة مأخوذة من الضرب في الأرض ، قال تعالى :
﴿وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله﴾^(١)

والقراض أو المضاربة جائزة بإجماع الفقهاء . وحجتهم
في ذلك أن النبي ﷺ كان يضارب في مال خديجة قبل
البعثة .

وهي من المعاملات التي كانت رائجة في الجاهلية ،
فأقرها الإسلام لخلوها من الغرر ، ولحاجة الناس إليها
ومصلحتهم فيها .

وتتم كما يتم غيرها من المعاملات بالإيجاب والقبول ،
وبشروط تتلخص فيما يأتي :-

١ - أن يكون رأس المال نقدا ، فإن كان عروضاً
أو ذهباً أو حلياً لا تجوز .

٢ - وأن يكون معلوماً ، حتى لا يختلط الربح برأس
المال .

٣ - وأن يكون الاتفاق على ما يحصل عليه العامل من
الربح معلوماً بالنسبة ؛ كأن يكون النصف ، أو الثلث ،
أو الربع مثلاً . ولا يكون محدوداً بالقدر .

٤ - وجود رب المال مع العامل عند اقتسام الربح ،

(١) الزمل : ٢٠ .

ولا يحق للعامل أن يأخذ حصته من الربح في غيبة رب المال ، ولو كان هناك من يشهدون بذلك .

٥ - وفي حالة فسخ عقد المضاربة ، ورأس المال غير سائل ، فعلى رب المال والعامل بيعه أو اقتسامه ، وإذا رفض رب المال البيع أجبر على ذلك ؛ لأن العامل له حق في الربح ، الذي لا يتحقق إلا بالبيع .

٨ - الشفعة :

ومفهومها حق امتلاك العقار المبيع جبرا عن مشتريه ، بما قام عليه من الثمن والتكاليف .

وهي من المعاملات التي كانت في الجاهلية ، وأقرها الإسلام .

ولها سند من السنة ، أن رسول الله ﷺ قضى في الشفعة فيما لم يقسم ، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطريق ، فلا شفعة » .

ومسوغ مشروعيتها هو الاتصال بين عقار الشفيع والعقار المبيع ، إما اتصال شركة على الشيوع ، وإما اتصال شركة في حقوق الارتفاق الخاص ، وإما اتصال جوار ملاصق .

(١) رواه الإمام البخارى عن جابر .

- ١ - أن يكون المشفوع فيه عقارا .
 - ٢ - أن يكون قد خرج من ذمة صاحبه بطريق البيع ، فإن خرج بطريق الهبة أو الصدقة ، أو ما شابه ذلك فلا شفعة فيه .
 - ٣ - أن يكون ملك الشفيع ثابتا وقت العقد في العقار المشفوع فيه .
 - ٤ - ألا يثبت رضا الشفيع بالبيع الذى تم بين المالك والمشتري ، فإن ثبت الرضا عند حصول العقد فقد سقط حق الشفيع في الشفعة .
- وإذا طالب الشفيع بالشفعة ، فلا بد أن يطلب العقار المبيع كله لا بعضه ، لأنه إن طلب بعضه ، فقد رضى بالمشتري شريكا ، وبذلك يكون قد ناقض نفسه .
- وأن تكون مطالبته عقب العلم بالبيع والتمن والمشتري ، وأن يشهد على مطالبته ، وأن يرفع أمره إلى القضاء في مدة وجيزة لاتتعدى شهرا في رأى بعض الفقهاء ، ويرى الإمام أبوحنيفة أن طول المدة لايسقط حق الشفيع متى قرر حقه .
- ويملك الشفيع العين المشفوع فيها بالتراضى بينه وبين المشتري ، ويكون هذا الشراء جديدا ، لاينقض البيع الأول . أو يحكم القاضى ، ويكون شراء جديدا إن كان المشتري الأول قد تسلم العين .

وتثبت ملكية الشفيع من وقت التراضى أو الحكم ، وعليه أن يدفع قيمة ما حددته المشتري في البناء ، إن كان قد تسلمه من المالك ، كما أن الشفيع له الحق في أن يحط من الثمن بقدر ما أنقصه المشتري فيه .

والثمن الذى يدفعه الشفيع ، يمثل الثمن الذى دفعه المشتري ، ولا يزيد الشفيع عليه شيئا .

ويسقط حق الشفيع في الشفعة ، إذا أعلن صراحة عدم رغبته في العين المباعة ، أو إذا تصرف تصرفا يثبت رضاه عن البيع ، أو إذا ثبت عدم ملكيته لعقاره الذى يستشفع به . وإذا مات الشفيع يسقط الحق في الشفعة ؛ لأن الشفعة لا تورث^(١) .

وهذا رأى الأحناف ، ويستثنى من ذلك إذا كان الميت طالب بها قبل وفاته ، أو حكم له بها ثم مات .

ويرى بعض الفقهاء أن الورثة من حقهم المطالبة بالشفعة ؛ لأنها كالمال الذى يورث . وهذا هو رأى الشافعى ومالك .

وقال أحمد : لا تورث إلا أن يكون الميت طالب بها .

ويرى جمهور الفقهاء أن الشفعة من حق الذمى ، كما هي

(١) المرجع السابق . -

من حق المسلم ، ورأى أحمد وبعض الفقهاء عدم ثبوتها
للذمي ، استنادا لقول النبي ﷺ : « لا شفعة
لنصراني »^(١) .

وأثبت الشيخ سيد سابق في كتابه ضرورة استئذان
الشريك شريكه ، أو جاره عند البيع ، مستندا في ذلك إلى
بعض الأحاديث الشريفة .

كما بين نكران الاحتيال ، الذي يلجأ إليه البعض لإسقاط
الشفعة ، لما في ذلك من إبطال حق المسلم .

وتصرف المشتري بالبيع في المشفوع فيه جائز ، قبل
ثبوت حق الشفيع بالشفعة ؛ لأنه تصرف في ملكه ، وللشفيع
أخذه بأحد البيعين .

أما إذا وهبه المشتري ، أو تصدق به ، أو جعله صداقا
ونحوه ، فلا شفعة فيه ؛ لأن فيه إضرارا بالمأخوذ منه ؛ لأن
ملكه زال عنه بغير عوض ، والضرر لا يزال بالضرر .

أما تصرف المشتري بعد أخذ الشفيع بالشفعة ، فهو
باطل ؛ لأنه تصرف في غير ملكه^(٢) .

(١) فقه السنة ، ٢١٩/٣ .

(٢) فقه السنة ، ٢٢٥/٣ .

٩ - الارتفاق :

وقد أشارت إليه دائرة المعارف الإسلامية - مادة بيع - وهو مأخوذ من الرفق وهو اللين ، والرفق - بكسر الميم وفتح الفاء - والرفق - بفتح الميم وكسر الفاء - من الأمر هو ما ارتفعت به ، أى انتفعت .

ويعنى عند الفقهاء بيع يشترط فيه شخص أن يكون له حق ارتفاق ، أى انتفاع ، ويعتبر هذا العقد فى نظر الشرع شراء لحق استعمال الشيء ، فيصح للمشتري مثلا الحق فى أن يمر بأرض الغير ، فيكون له حق الممر ، أو فى أن يشيد بناء على هذه الأرض ، فيكون له حق البناء ، أو فى أن يستعمل حائط جاره لتدعيم بنائه ، أو فتح نافذة للشمس أو للتهوية ، فيكون له حق ما اتفقا عليه .

ولا يصح للمشتري أن يتجاوز حدود ما اتفق عليه مع البائع .

فإذا حدد له قطعة للمرور ، فليس له أن يتجاوزها إلى سواها ، وإذا حدد له مكانا للبناء ، فليس له أن يتجاوزها إلى ما عداه ، كما أنه إذا اشترط عليه أن يكون البناء لغرض معين كأن يكون متجرا أو مخزنا ، فليس له أن يتجاوزها إلى بنائه مسكنا ، وإذا اشترط عليه أن يكون البناء من خشب ، فليس له أن يتجاوزها إلى الحجارة أو الطوب . وإذا حدد له الانتفاع

بالخائط لتقوية البناء ، فليس له أن يفتح فيها نافذة .

وقد يقع الارتفاق بغير البيع . فقد جاء في المحلى لابن حزم : أنه لا يحل لأحد أن يمنع جاره من أن يدخل خشبا في جداره ، ويجبر على ذلك ، أحب أم كره إن لم يأذن له ، فإن أراد صاحب الخائط هدم حائطه ، كان له ذلك ، وعليه أن يقول لجاره : دعم خشبك أو انزعه .. واستدل ابن حزم على ذلك بما رواه من طريق مالك عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « لا يمنع أحدكم جاره أن يغرز خشبة في جداره » . ثم يقول أبو هريرة : ما لي أراكم عنها معرضين ، والله لألرمين بها بين أكتافكم .

قال ابن حزم : ولا أرى لأبي هريرة مخالفا من الصحابة ، وهو قول أصحابنا . وقال مالك وأبو حنيفة : ليس له أن يضع خشبة في جدار جاره . ولعل حجتهما في ذلك قوله ﷺ : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام »^(١) .

١٠ - الرهن :

وهو في اللغة مطلق الحبس ، قال تعالى : ﴿ كل نفس بما كسبت رهينة ﴾^(٢) .

(٢) المدثر : ٣٨ .

(١) المحلى لابن حزم ، ٢٤٢/٨ .

وفي اصطلاح الفقهاء : الحبس بـمال مخصوص بصفة مخصوصة .

ومشروعيته أن الله شرعه وثيقة للإستيفاء ، حتى يضجر الراهن بحبس عينه ، فيسارع إلى إيفاء الدين ليفتكها ، فينتفع بها ويصل إلى الدائن حقه .

وسنده من الكتاب قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ ، وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ ﴾ (١) .

ومن السنة أن النبي ﷺ رهن درعه عند يهودى بالمدينة ..

وهو من المعاملات التى كانت رائجة فى الجاهلية وأقرها الإسلام لحاجة الناس إليها .

وتقييد الرهن بالسفر فى الآية لا يعنى قصره على حالة السفر ، بل يجوز الرهن فى الحضر - أيضا ، بدليل رهن النبي ﷺ درعه عند اليهودى . أخرج النسائى عن ابن عباس (رضى الله عنهما) قال : « توفى النبي ﷺ ودرعه مرهونة عند يهودى بثلاثين صاعا من شعير لأهله » .

ويطلل الرهن إن خرج من يد المرتهن اختيارا إلى الراهن ، إلا أن يكون رجوعه بعارية أو ودیعة ، هذا رأى أبى حنيفة .

(١) البقرة : ٢٨٣ .

وقال الشافعى : رجوعه إلى يد الراهن لا يبطل حكم القبض المتقدم .

ويستتبع الرهن قبض المرهون ، فإن رهن العين قولاً لا فعلاً لا يعد رهناً .

وعند المالكية ينعقد الرهن بالعقد ، ويجبر الراهن بتسليم العين المرهونة للمرتهن ؛ لأن الله تعالى يقول : ﴿أوفوا بالعقود﴾^(١) ، وهذا من العقود .

وإذا رهن شيء يتطلب نفقة كالعادة ، فالمرتهن ينتفع بها في نظير نفقته بأن يركبها أو يشرب لبنها .

والأصح أنه لا ينتفع بالركوب أو الشرب ، إلا بقدر النفقة فقط ، وما جاوزها فهو من حق الراهن .

وإذا كان الراهن هو الذى ينفق على الرهن ، فإن المرتهن لا ينتفع بشيء من ذلك .

وجوز بعض الفقهاء رهن ما فى ذمة المرتهن ومنعه بعضهم ، كأن يكون الرجلان متعاملين ، ولأحدهما على الآخر دين ، فرهنه دينه الذى عليه .

وحجة الذين جوزوا ذلك أن بيع ما فى الذمة جائز ، وكل ما يمكن بيعه يمكن رهنه .

(١) المائدة : ١ .

وحجة المانعين أن الرهن لا يتحقق إلا بالقبض .
ولا يجوز غلق الرهن ، وذلك بأن يصبح من حق المرتهن
إذا لم يقدر الراهن على تخليصه في مدة معينة . لقول النبي
ﷺ : « لا يغلق الرهن ، لصاحبه غنمه وعليه غرمه » .
وغلق الرهن من أفعال الجاهلية ، التي يأبأها الإسلام .
وهلاك الرهن في يد المرتهن يبطل حقه في المطالبة
بدينه ؛ لأنه دخل في ضمانه بقبضه إياه ، فإن كان الرهن
أوفى من الدين ذهب دينه وصار الباقي أمانة عنده ، وإن كان
الرهن أقل من الدين استوفى الباقي من الراهن^(١) .

(١) الاختيار في شرح المختار ، ٢٣٨/١ .

تساؤلات حول بعض اليعوع

يع مرض الموت :

وهذا موضوع مهم ؛ لأنه يترتب عليه كثير من المشكلات الاجتماعية ، التى قد تدمر استقرار الأسرة وأمانها وسعادتها . والواقع يصدق ذلك . وقد اعتنى الفقهاء ببيان الأحكام المتعلقة به .

المقصود بمرض الموت :

هو المرض الذى يغلب فيه الهلاك عادة ، ويعقبه الموت فعلا .

وقد بين الإمام أبوحنيفة (رضى الله عنه) أن بيع المريض في مرض موته لوارث، تتوقف صحته على إجازة بقية الورثة، ولو كان بضمن المثل، فإن أجازوه جاز، وإن لم يجيزوه بطل. وهذا هو نص المادة رقم (٢٦٤) من كتاب «مرشد الحيران لمعرفة أحوال الإنسان» لمحمد قدرى باشا.

وفي المادتين التاليتين يقول:

يجوز بيع المريض في مرض موته لغير وارثه بضمن المثل أو بغبن يسير، ولا يعد الغبن اليسير محاباة عند عدم استفراق الدين.

وإذا باع المريض في مرض موته لغير الوارث بغبن فاحش نقصا في الثمن، فهو محاباة تعتبر في ثلث ماله، فإن خرجت من ثلث ماله بعد الدين بأن كان الثلث يفي بها، لزم البيع، وإن كان الثلث لا يفي بها بأن زادت عليه، يخير المشتري بين أن يدفع للورثة الزائد على الثلث لإكمال ما نقص من الثلثين، أو يفسخ البيع.

وإذا باع لأجنبي من ماله بمحاباة فاحشة أو يسيرة، وكان مدينا بدين مستغرق لماله، فلا تصح المحاباة، سواء أجازوه الورثة، أم لم يجيزوه، ويخير المشتري من قبل أصحاب الديون، فإن شاء بلغ المبيع تمام القيمة وإلا ففسخ البيع، فإن

كان قد تصرف في المبيع قبل الفسخ ، تلزمه قيمته بالغة ما بلغت .

ويعلق المستشار عبدالستار آدم على هذه المواد بقوله :
يتبين من هذه النصوص أن مذهب أى حنيفة يقضى بأن
بيع المريض في مرض موته غير جائز للورثة ، إلا إذا أجاز له
الورثة ولو كان بضمن المثل .

ولغير الوارث ، وكان البائع غير مدين بدين يستغرق ماله ،
فلا يجوز فيما زاد على الثلث ، إذا كان بغبن فاحش ، ويخير
المشتري بين إكمال ما نقص عن الثلثين ، أو فسخ البيع .

وإذا كان مدينا بدين يستغرق ماله ، فلا يجوز البيع لغير
الوارث ، سواء بغبن فاحش أو يسير ، ويخير المشتري بين
دفع تمام القيمة أو فسخ البيع ، وإذا كان المشتري تصرف
في المبيع قبل الفسخ ، تلزمه قيمته كاملة^(١) .

ورأى الشافعي يتفق مع ذلك^(٢) .

البيع في المسجد :

لا يجوز اتخاذ المساجد أسواقا أو اتخاذ أماكن منها للبيع

(١) مجلة منبر الإسلام ، أكتوبر ٧٦ .

(٢) راجع كتاب الأم ، ج ٤ ، ص ٣٠ ، ط الشعب .

والشراء ، فقد روى الترمذى فى كتاب البيوع عن النبى ﷺ قوله : « إذا رأيتم من يبيع أو يبتاع فى المسجد ، فقولوا له : لا أربح الله تجارتك » .

وإجاز فى كتاب فقه السنة : أجاز أبوحنيفة البيع فى المسجد ، وكره إحضار السلع وقت البيع - ولعله يقصد وقت الصلاة - فى المسجد تنزيها له .

وأجازه مالك والشافعى مع الكراهة . وبذلك قال ابن حزم فى المحلى^(١) .

ومنه أحمد للحديث السابق .

ورأى أحمد هو الأجل بالمسجد ؛ لأنه لا يصح انتهاك حرمة المسجد ، وهو مكان العبادة والذكر والعلم ، بالمساومة والخلف والجدال ، الذى يصحب البيع عادة .

أما اصطفاف الباعة خارج المسجد وتناديهن على سلعهن عقب الصلاة ، فلا بأس به ، ولكن يجب أن يؤخر ذلك إلى ما بعد ختام الصلاة وانصراف المصلين .

ويحرم البيع عند ضيق وقت الصلاة المكتوبة ، وعند أذان الجمعة لقول الله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا ، إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة ، فاسعوا إلى ذكر الله ، وذروا البيع ﴾^(٢) .

(٢) الجمعة : ٩ .

(١) ج ٩ ، ٦٣ .

ويقاس على الجمعة غيرها من الصلوات .

البيع في أيام الحج :

قال تعالى : ﴿ ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم ﴾^(١) .

وفي ضوء هذه الآية الكريمة جوز الفقهاء التجارة في موسم الحج ، قال القرطبي : والدليل على صحة التجارة ما رواه البخاري من أن ابن عباس (رضى الله عنهما) قال : كانت عكاظ ومجنة وذو المجاز أسواقا في الجاهلية ، فتأثموا أن يتجروا في المواسم ، فنزلت هذه الآية ، وقرأ ابن عباس : ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم في مواسم الحج .

وكانت هذه الأسواق قائمة في الإسلام إلى أن كان أول ما ترك منها سوق عكاظ في زمن الخوارج ، ثم ترك ذو المجاز ومجنة بعد ذلك ، واستغنى المسلمون بأسواق مكة ومنى وعرفة .

وقال الزمخشري : كان ناس من العرب يتأثمون أن يتجروا في أيام الحج ، وإذا دخلت العشرة كفوا عن البيع

(١) البقرة : ١٩٨ .

والشراء ، فلم يقيم لهم سوق ، ويسمون من يخرج إلى
التجارة الداج لا الحاج ، ولكن الإسلام أباح التجارة بقوله
تعالى : ﴿ ليشهدوا منافع لهم ﴾^(١) . وبقوله تعالى :
﴿ ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم ﴾ ، فالمنافع
كما تطلق على منافع الآخرة تطلق على منافع الدنيا ،
كالتجارة وغيرها .

ولكن البيع في موسم الحج يجب أن يتسم بما يدعو إليه
الدين من آداب ، وكال ، ومن بين ذلك الكف عن اللجاج
والمماراة والجدال والхلف ، وغير ذلك مما يصحب عملية
البيع والشراء عادة . قال تعالى : ﴿ الحج أشهر معلومات ،
فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في
الحج ﴾^(٢) .

(١) الحج : ٢٨ . (٢) البقرة : ١٩٧ .

التسعير :

يرى العلماء أن التسعير ينقسم إلى قسمين :

أحدهما جائز غير جائز ، وذلك في حالة بيع التجار بضائعهم ، دون ظلم منهم أو احتكار ، وهم يبيعون بثمن المثل . فلا يحق للحاكم حينئذ أن يتدخل في السعر ، والحجة في ذلك ما يرويه أنس أن السعر غلا على عهد رسول الله ﷺ فقالوا : يا رسول الله ، لو سعرت ؟ فقال : « ألا إن الله هو القابض الباسط الرزاق السعر ، وإنى لأرجو أن ألقى الله ولا يطلبني أحد بمظلمة ظلمتها إياه في دم ولا مال » .

وتفسير ذلك أن الارتفاع الطبيعي في الأسعار ، الذي لا يبنى على ظلم ولا احتكار ولا تدخل من التجار في إخفاء سلعهم ، ليرتفع السعر ويضطر الناس ، فيشترون بما يطلب التجار . لا يجوز معه التسعير .

والثاني : عادل جائز ، وذلك في حالة ما امتنع التجار عن البيع ، فأخفوا السلع واحتكروا ما يضطر إليه الناس ، ورفضوا أن يبيعوا بثمن المثل . فهنا يجوز للحاكم أن يتدخل في الأسعار ، ويجبر المحتكرين على البيع بثمن المثل ، مراعاة لمصلحة الجماعة ، دون إضرار بمصلحة التجار ، فيراعى في التسعير ، أن يحفظ لهم نسبة معينة من الربح .

وذلك قياسا على ما ورد في الصحيحين أن النبي ﷺ

قال : « من أعتق شركا له في عبد ، وكان له من المال ما يبلغ ثمن العبد ، قوم عليه قيمة عدل ، لا وكس ولا شطط ، فأعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه العبد » .

فقد أمر النبي ﷺ بالتقويم العادل ، الذى لا يظلم المالك ولا المشتري ، لحاجة المعتق إلى عدالة التقويم ، وحاجة الناس واضطرابهم أولى من ذلك .

أما قول النبي ﷺ : « إن الله هو المسعر » ، فمعناه كما فسره ابن القيم: إن الناس إذا كانوا يبيعون سلعهم من غير ظلم ، وقد ارتفع السعر لقلّة الشيء أو لكثرة الناس ، فمرد ذلك إلى الله تعالى . أما أن يمتنع الناس عن البيع ليرفعوا الثمن ، فوجب إجبارهم على البيع بثمن المثل . وهذا هو التسعير .

أما احتجاج خصوم التسعير بقوله تعالى : ﴿ إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ﴾ فيرد عليه بأن النهى منصرف إلى الشحناء والغصب .

ومخالف التسعيرة ، التى فرضها ولى الأمر فى ظل الظروف المبيحة لذلك ، عقابه التعزير .

قال صاحب كتاب فقه السنة : إذا ظلم التجار وتعدوا تعديا فاحشا ، يضر بالسوق ، وجب على الحاكم أن يتدخل وحدد السعر ، صيانة لحقوق الناس ومنعا للاحتكار .

ولذلك يرى الإمام مالك جواز التسعير ، ويراه بعض الشافعية في حالة الغلاء ، كما ذهب إلى إجازته - أيضا - في كثير من السلع جماعة آخرون^(١) .

الاحتكار :

في النهي عن الاحتكار وردت أحاديث كثيرة ؛ منها ما رواه أحمد والحاكم أن النبي ﷺ قال : « من احتكر الطعام أربعين ليلة ، فقد برىء من الله ، وبرىء الله منه » .

وروى أحمد والطبراني عن معقل بن يسار أن النبي ﷺ قال : « من دخل في شيء من أسعار المسلمين ، ليغليه عليهم ، كان حقا على الله تبارك وتعالى أن يقعده بعظم من النار يوم القيامة » .

وجاء في تفسير القرطبي عند قوله تعالى : ﴿ ومن يرد فيه بإلحاد بظلم نذقه من عذاب أليم ﴾^(٢) ، من الإلحاد احتكار الطعام ، وهو قول عمر بن الخطاب .

والاحتكار معناه هو شراء الشيء وحبسه عن الناس ، حتى يقل وجوده ، فيغلو سعره .

(١) فقه السنة ، ١٦١/٣ .

(٢) الحج : ٢٥ .

ويترتب على ذلك الإضرار بالناس .

من أجل ذلك نهى الإسلام عن الاحتكار ، وتوعد المحتكرين بالخراب في الدنيا ، والعذاب في الآخرة . جاء في الحديث الشريف : « من احتكر على المسلمين طعامهم ، ضرب الله ماله بالإفلاس » .

وللعلماء آراء حول الاحتكار ، الذى ورد فى حقه الوعيد الشديد ، فبعضهم أطلقه ، وقال : كل احتكار مذموم .
وعند أحمد والشافعى الاحتكار لا يكون إلا فى الطعام ؛ لأنه قوت الناس . وهذا هو الممنوع .

وقال بعضهم : يجوز للزارع أن يحتكر زرعه ، وللصانع أن يحتكر صنعة يده . ورأى كتاب فقه السنة فى ذلك أن الاحتكار يحرم بشروط ثلاثة :-

١ - أن يكون الشيء المحتكر فاضلا عن حاجته وحاجة من يعولهم سنة كاملة ؛ لأن الإنسان يجوز له ادخار نفقته ونفقة أهله هذه المدة .

٢ - أن يكون قد انتظر الوقت ، الذى تغلو فيه السلع ليبيع بالثمن الفاحش لشدة الحاجة إليه .

٣ - أن يكون الاحتكار فى الوقت الذى يحتاج الناس فيه إلى المواد المحتكرة من الطعام والثياب ونحوها ، فلو كانت هذه المواد لدى عدد من التجار ، ولكن لا يحتاج الناس إليها ، فإن

ذلك لا يعد احتكارا ، حيث لا ضرر يقع بالناس^(١) .

والإسلام حكيم في موقفه من الاحتكار ؛ لأن أضراره تتفاقم ، فيترتب عليها كثير من المآسى والاضطرابات ، وقد يؤدي حبس السلع عن الناس إلى كثرة إقبال الناس عليها ، فيخزنون منها ما يلزمهم ومالا يلزمهم ، خشية انقطاعها عنهم مستقبلا . وذلك يكبد الناس نفقات مضاعفة ، ويضر بدخل الأسرة ، فضلا عما يسببه من خوف الناس وفزعهم وزيادة آلامهم .

تلقي الجلب :

وقد يمت إلى الاحتكار بصلة ما يسمى بتلقي الجلب ، ومعناه أن يخرج المقيم إلى ظاهر البلد لتلقى القادمين بالتجارة ، ليشتريها منهم قبل قدومهم إلى السوق . ونهى النبي ﷺ عن ذلك . فقد روى مسلم عن طريق ابن عمر (رضى الله عنهما) أن رسول الله ﷺ نهى أن تتلقى السلع ، حتى تبلغ الأسواق » .

وأخرج عن طريق أنى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تلقوا الجلب ، فمن تلقاه فاشترى منه ، فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار » .

(١) فقه السنة ، ١٦٢/٣ .

وجمهور الفقهاء على منع هذا البيع ، ونهى عنه أحمد والليث .

وقال الشافعي : بإيجاب الخيار للبائع ، إذا قدم السوق .
لظاهر الحديث .

ومنع الأوزاعي ، إذا كان للناس إليه حاجة .
وأباحه أبو حنيفة مع الكراهة ، إن أضر بأهل البلد .
وقال مالك : لا يجوز ذلك للتجارة خاصة ، ويؤدب من
فعل ذلك ، ولا بأس بالتلقى لابتياح القوت والأضحية^(١) .
ويفيد ذلك أن المنع منصرف ، إذا كان المتلقى يشتري
من الجالب لبيع ؛ لأن في ذلك استغلالا لحاجة الناس ، وهو
أشبه بالاحتكار .

(١) المحلى ، ٤٤٩/٨ .

اليوع بين البطلان والفساد والكراهة

البيع الصحيح هو الذى يوافق الشرع ، من حيث استيفاء الأركان والشروط ، التى سبقت الإشارة إليها .

وحيث توفر ذلك ، فقد حلت السلعة للمشتري والقيمة للبائع ، ولكل منهما حق الانتفاع بما وقع تحت يده .

أما إذا لم تتوفر الشروط والأركان ، فهو بيع باطل أو فاسد أو مكروه .

والبيع الباطل هو الذى لا يجوز عقده أصلا ، لمخالفته لما يشرعه الإسلام ، وهو لا ينعقد ولا يفيد الملكية للمشتري ، وإذا وقع المبيع تحت يده ، كان أمانة عنده ؛ وذلك كبيع الحر ، والميتة ، ولحم الخنزير .

والبيع الفاسد هو الذى يخالف شرطا من شروط البيع ،

ويفيد الملكية بالقبض ، وذلك كبيع الدابة ، إلا حملها ،
أو بيع السمك في الماء ، ولكل من البائع والمشتري الخيار
في فسخه .

والبيع المكروه هو الذى خالف أدبا من آداب الإسلام في
البيع ؛ كبيع الحاضر للبادى ، وبيع الرجل على بيع أخيه .
وهذه أحكام حول بعض هذه البيوع :

١ - بيع المخدرات :

من البيوع الباطلة في الإسلام بيع الخمر ، لأنه حرام ،
وبيع المحرمات باطل .
ويلتحق بالخمر المخدرات .

والمخدرات نوع من السموم ، قد تؤدي - في بعض
الحالات - خدمات طبية لو استخدمت بحذر ؛ كاستخدامها
في التخدير لإجراء العمليات الجراحية ، ولكن الإدمان عليها
يتسبب في انحلال جسمانى واضمحلال تدريجى ، قد يؤدي
ذلك بصاحبه إلى الجنون ويجعله فريسة للأوهام والأمراض .

والمخدرات نوعان :

١ - مخدرات طبيعية من الأعشاب ؛ كالقات ،
والأفيون ، والحشيش .

٢ - مخدرات كيميائية ، تستخلص بطريقة كيميائية ؛
ومنها الكحول ، والكوكايين ، والمورفين ، والهيريون ،
وأمثالها .

حكم الشرع فيها :

قال المستشار إسماعيل الخطيب في مقال له^(١) : قال
الشيخ ابن تيمية في كتابه « السياسة الشرعية » ما خلاصته :
الحشيشة حرام ، يحد متناولها ، كما يحد شارب الخمر ،
وهي أخطر من الخمر ، من جهة أنها تفسد العقل والمزاج .
ووافق على ذلك ابن القيم ، وقال مثله ابن حجر ،
وتحدث ابن البيطار عن فعلها في الجسم ، وأثرها السيء فيه
وفي العقل .

ومادامت مغيبة للعقل ، فإنه ينطبق عليها قوله ﷺ « كل
مسكر حرام » .

حكم الاتجار فيها :

ورد عن النبي ﷺ أحاديث كثيرة ، تنهى عن بيع الخمر
والميتة والخنزير والأصنام .

(١) مجلة منبر الإسلام ، أكتوبر ١٩٧٥ م .

وورد عنه - أيضا - كل ما يحرم الانتفاع به ، يحرم بيعه وأكل ثمنه ، ولما كان اسم الخمر يتناول هذه المخدرات ، فيكون النهى عن بيع الخمر ، متناولا النهى عن بيع المخدرات .

كما أن النهى عن التعاون في الإثم والعدوان ، يشمل النهى عن كل ما يعين على الفساد ، وعلى ذلك فالاتجار في المواد المخدرة بأنواعها محرم للأسباب الآتية :-

١ - قول النبي ﷺ : « إن من حبس العنب أيام القطف ، حتى يبيعه ممن يتخذه خمرًا ، فقد تقحم النار » ، وهذا يدل على حرمة زراعة النباتات المخدرة أصلا .

٢ - إن في بيع المخدرات وترويجها إعانة على المعصية والتعاون على المعصية منهي عنه . قال تعالى : ﴿ ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ﴾ ^(١) .

٣ - في زراعتها وترويجها رضا بالمعصية ، والرضا بالمعصية معصية .

٤ - وإذا حرم الله شيئا حرم ثمنه ، فيكون ثمن هذه المخدرات حراما ، لاتصح منه صدقة ، ولا تؤدي به طاعة . وقد حرم القانون الوضعي الاتجار في المخدرات ،

(١) المائدة : ٢ .

ووضع عقوبة رادعة لمن تسول له نفسه ذلك ، حتى وصلت حد الإعدام .

ولست هذه العقوبة بعيدة عن روح التشريع الإسلامي ، الذى يطبق حد الحراية على المفسدين فى الأرض . قال تعالى ﴿ إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ، ويسعون فى الأرض فسادا أن يقتلوا ، أو يصلبوا ، أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، أو ينفوا من الأرض ، ذلك لهم خزي فى الدنيا ، ولهم فى الآخرة عذاب عظيم ﴾^(١) ، وما يفعله هؤلاء التجار من تخريب لنفوس الشباب ، وتضييع لثروات الناس ، وتقويض لشخصياتهم وعقولهم ، فساد ليس بعده فساد .

٢- ومن البيوع المحرمة بيع المغصوب والمسروق :

ونهى الإسلام عن بيع الشيء المغصوب والشيء المسروق ، والمشتري - فى هذه الحالة - شريك فى الإثم مع الغاصب والسارق ، إن كان على علم بذلك .

وإن لم يعلم فالتبعة على البائع ، ومتى ظهر المالك الحقيقى ، فصاحب الملك أحق بملكه ، والمشتري يعود على البائع بالثمن الذى دفعه ، فيقتضيه منه .

(١) المائة : ٣٣ .

وإذا علم بائع العنب والتمر والشعير أن المشتري سوف يحول ذلك إلى خمر ، وجب عليه الامتناع عن البيع ؛ لأنه من قبيل البيع المحرم ، وإلا كان شريكه في الإثم ؛ لأنه عاونه على المعصية .

ونهى الإسلام أن يبيع المسلم السلاح لمن يشهره في وجوه المسلمين ، أو يثير به الفتنة في صفوفهم ، فقد أخرج البيهقي عن عمران بن الحصين ، قال : نهى رسول الله ﷺ عن بيع السلاح في الفتنة . وكل عقد أضر بالمسلمين في دينهم ، أو دنياهم ، فهو باطل شرعا .

٣ - البيع على البيع :

ورد في الأحاديث الشريفة ، في أكثر من رواية : « لا يبيع الرجل على بيع أخيه » ، ومن هذه الروايات ما أورده ابن الأثير ، عن زامل بن عمرو عن أبيه عن جده ، أن رسول الله ﷺ خرج يوم فطر إلى العيد ، وعن يمينه أنى بن كعب وعن يساره عمر - أو قال ابن عمر - فلما فرغ مر بدار أنى كبير ، والحامون بفنائها ، فقال : « يبيعوا كيف شئتم ، ولا تخلطوا ميتة بمذبوحة ، ولا تحتكروا ، ولا تناجشوا ، ولا تلقوا السلع ، ولا يبيع حاضر لباد ، ولا يبيع الرجل على بيع

أخيه ، ولا يخطب على خطبة أخيه ، ولا تسأل المرأة طلاق الأخت لتكفيء إناءها ^(١) .

ففي هذا الحديث الشريف نهى عن أن يبيع الرجل على بيع أخيه .

وله معنيان : ينصرف أحدهما إلى البائع والآخر إلى المشتري .

أما الأول ، فبأن يشتري المشتري السلعة من التاجر ، ويوشكان أن يتعاقدا ، فيجىء تاجر آخر ويعرض نفس السلعة على المشتري ، وربما بثمن أقل .

وأما الثاني فبأن يشتري المشتري السلعة ، ويوشك أن يعقد مع البائع البيع ، فيجىء مشتر آخر يساوم البائع عليها ، وربما بثمن أكثر .

وهذا البيع لا يرضى عنه الشرع ، وهو فاسد ، لا يجوز بحال عند ابن حزم ، والمسلم والذمي فيه سواء ، وإن حدث فالبيع مفسوخ ^(٢)

وهو في البيوع المكروهة عند أبي حنيفة ، وجوزة الشافعي .

(١) أسد الغابة ، ٢٢٩/٦ .

(٢) المحلى لابن حزم ، ٤١٧/٨ .

وعند مالك فيه روايتان .

هذا إذا أوشك المتبايعان أن يتعاقدا ، أما إذا وقف التاجر سلعته لطلب الزيادة ، وهو بما يعرف بالمزايدة ، فإن ذلك جائز غير منهي عنه .

٤ - النجش :

في الحديث السابق الذي رواه ابن الأثير ، ورد النهي عن النجش . ومعناه - كما فسره ابن حزم في المحلى - أن يريد البائع البيع ، فيندب إنسان نفسه للزيادة في البيع ، وهو لا يريد الشراء ، ولكن ليغتر غيره ، فيزيد بزيادته .

قال : وهذا بيع إذا وقع زيادة على القيمة ، فللمشتري الخيار ، والتبعة هنا على الناجش ، وإذا رضى المشتري ، فالبيع صحيح .

وفي جواز فسخ هذا البيع أورد ابن حزم هذا الخبر : بعث عمر بن عبدالعزيز عبيد بن مسلم يبيع السبي ، فلما فرغ ، أتى عمر ، فقال : إن البيع كان كاسدا ، لولا أني كنت أريد عليهم وأنفقته . فقال له عمر : كنت تزيد عليهم ، ولا تريد أن تشتري ؟ قال : نعم ، فقال عمر : هذا نجش والنجش

لا يحل ، ابعت مناديا ينادى أن البيع مردود ، وأن النجش لا يحل^(١) .

وقال الشافعي : من نجش ، فهو عاص بالنجش ، إن علما بنى النبي ﷺ ، والبيع صحيح ، والتبعة على العاصي .

٥ - بيع الحاضر للبادي :

وفي الحديث الذي رواه ابن الأثير - أيضا - نهى النبي ﷺ عن بيع الحاضر للبادي .

وروى مسلم عن أبي هريرة قال : نهى النبي ﷺ أن يبيع حاضر لباد .

وروى عن أنس بن مالك قوله : نهينا أن يبيع حاضر لباد ، وإن كان أخاه أو أباه .

وفسر ابن عباس (رضى الله عنهما) لطاؤوس مفهوم هذا الحديث ، حين سأله عنه ، فقال : لا يكون له سمسارا .

وفي تعليل ذلك قال النبي ﷺ فيما يرويه أحمد عن جابر ابن عبدالله : « لا يبيع حاضر لباد ، دعوا الناس يرزق بعضهم من بعض » .

(١) المحلى ، ٤١٨/٨ .

وجاء في كتاب شرح ثلاثيات مسند أحمد^(١) ، تفسير
لهذا الحديث :

الحاضر بالبلد هو العارف بالسعر ، والبادى هو القادم على
البلد من غير أهلها .

إن حضر البادى لبيع سلعته وهو جاهل بالسعر ، وقصده
الحاضر العارف بالسعر ليرشده إلى السعر ، وكان الناس فى
حاجة إلى السلعة ، حرمت مباشرة الحاضر للبيع ، على
الأصح ، سواء رضى أهل البلد بذلك أم لا .

وذلك إذا توفرت الشروط المشار إليها .

فإن فقد شرط منها صح البيع ؛ وذلك بأن يكون قدوم
البادى لا لبيع ، أو لبيع ولكنه لا يجمل السعر ، أو جهله
ولكن الحاضر لم يقصده ، أو قصده الحاضر وكان غير
عارف بالسعر ، أو كان كذلك ولكنه لم يبيع له ، أو كان
الناس فى غير حاجة إلى السلعة ، صح البيع .

إن توفرت الشروط المشار إليها ، فالبيع باطل عند الإمام
أحمد .

وعند الإمام مالك - كذلك - فى إحدى روايتين له ،

(١) للشيخ محمد السفارنى ، ١٦١/١ .

والرواية الأخرى يفسخ العقد عقوبة ، وروى عنه أنه لا يفسخ .

وهو مكروه عند أى حنيفة والشافعى مع صحته عندهما .

والهدف من النهى عن بيع الحاضر للبادى ، أن البادى إذا ترك بيع سلعته ، ربما باعها برخص وهو الغالب - دون ضرر واقع عليه - فتحصل التوسعة على الناس ، بخلاف ما إذا تولى الحاضر البيع ، فإنه لا يبيع إلا بسعر البلد ، وهو مرتفع لعدم وجود السلعة ، وحاجة الناس إليها .

أما إذا استشار البادى الحاضر ، فوجب عليه أن يشير عليه ؛ لأن المستشار مؤتمن ، ولا إثم عليه فى ذلك .

السمسة :

وهذا البيع بخلاف السمسة ، وهى الوساطة بين البائع والمشتري ، وتستدعيها ظروف السوق ، وحاجة الناس لتقريب وجهات النظر ، وتيسير مهمة المتبايعين .

جاء فى كتاب فقه السنة : قال الإمام البخارى : لم ير ابن سيرين ، وعطاء وإبراهيم ، والحسن بأمر السمسار بأسا . وقال ابن عباس (رضى الله عنهما) : لا بأس بأن يقول : بع هذا الثوب ، فما زاد على كذا ، فهو لك .

وقال ابن سيرين : إذا قال بعه بكذا ، فما كان من ربح

فهو لك ، أو بينى وبينك ، فلا بأس به ، وقال الرسول ﷺ :
« المسلمون على شروطهم »^(١) .

وجاء في إحياء علوم الدين للغزالي : كره ابن سيرين
الدلال ، وكره قتادة أجرة الدلال ، ولعل السبب فيه قلة
استغناء الدلال عن الكذب ، والإفراط في الثناء على السلعة
لترويجها ؛ ولأن العمل فيه لا يتقدر ، فقد يقل أو يكثر ،
ولا ينظر في مقدار الأجرة إلى عمله ، بل إلى قدر قيمة
التوب . هذا هو المعتاد ، وهو ظلم ، بل ينبغي أن ينظر إلى
قدر التعب^(٢) .

٦ - بيع صفقتين في صفقة :

أورد أحمد في مسنده أنه نهي عن صفقتين في صفقة
واحدة ؛ كأن يبيع الرجل البيع ، فيقول : هو بنساء بكذا
وكذا ، وهو بنقد بكذا وكذا^(٣) .

وأورده الشافعي - كذلك - قال : أخبرنا الدراوردي عن
محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة :
« نهي رسول الله ﷺ عن بيعتين في بيعة » .

(١) فقه السنة ، ١٤١/٣ .

(٢) إحياء علوم الدين ، ٧٩٥/٥ ، ط : دار الشعب .

(٣) ٣٩٨/١ .

وفسرہ الشافعی بما یأتی : هما وجهان : أحدهما : أن
 يقول : قد بعثك هذا العبد بألف نقدا ، أو بألفین إلى سنة ،
 قد وجب لك أيهما ماشئت أنا وشئت أنت - فهذا بيع ،
 الثمن فيه مجهول .

والثاني : أن يقول : بعثك عبدي هذا بألف على أن تبیعني
 دارك بألف ، فإذا وجب لك عبدي وجبت لي دارك ؛ لأن
 ما نقص من كل واحد منهما مما باع ، ازداده فيما اشترى .
 فالبيع في ذلك مفسوخ^(١) .

والنهی هنا لا ينصرف إلى جواز البيع المؤجل وجواز البيع
 المعجل ، على أن يكون لكل منهما سعر معلوم .

ذكر كتاب فقه السنة أنه يجوز البيع بثمن حال ،
 كما يجوز بثمن معجل ، وكما يجوز بعضه مؤجلا وبعضه
 معجلا ، متى كان هناك تراض بين المتبايعين .

وإذا كان الثمن مؤجلا ، وزاد البائع فيه من أجل التأجيل
 جاز ؛ لأن للأجل حصّة من الثمن .

قال : وإلى هذا ذهب الأحناف ، والشافعية ، وزيد بن
 علي ، وجهور الفقهاء لعموم الأدلة القاضية بجوازه ،
 ورجحه الشوكاني^(٢) .

(١) مختصر المزني على الأم ، ٢٠٤/٢ .

(٢) فقه السنة ، ١٤١/٣ .

وجاز - أيضا - أن يبيع الشيء إلى أجل ، ثم يشتريه بثمن أقل . وناقش الشافعي الحديث المروي من أن امرأة أتت عائشة (رضي الله عنها) ، فسألتها عن بيع باعته من زيد بن أرقم بكذا وكذا إلى العطاء ، ثم اشترته منه بأقل ، فقالت عائشة : بمسما اشتريت ، وبمسما ابتعت ، أخبرني زيد بن أرقم أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله ﷺ ، إلا أن يثوب . فقد قال الشافعي : قد تكون عائشة عابت البيع إلى العطاء ؛ لأنه أجل غير معلوم ^(١) .

٧ - الغش :

ونهى النبي ﷺ عن الغش في التجارة . روى أبوهريرة أن رسول الله ﷺ مر على صبرة طعام ، فأدخل يده ، فنالت أصابعه بللا ، فقال : « ما هذا يا صاحب الطعام ؟ » فقال : أصابته السماء يا رسول الله . قال رسول الله ﷺ : أفلا جعلته فوق الطعام ، كي يراه الناس . من غش أمتي ، فليس مني » .

وعن عبد الله بن عمر (رضي الله عنهما) قال : مر رسول الله ﷺ بطعام ، وقد حسنه صاحبه ، وأدخل يده فيه ، فإذا طعام رديء . فقال : « بع هذا على حدة ، وهذا على

(١) مختصر المزني ، ٢٠١/٢ .

حدة ، فمن غشنا فليس منا » ، وإذا حدث بيع من هذا ،
للمشتري الخيار ، إن شاء أمضاه ، وإن شاء رده .

وهذا يذكرنا بما نراه الآن - في أسواقنا ، حيث يظهر
الباعة الجيد ويخفون الرديء ، ويبيعون الرديء بسعر الجيد .

قال الفقهاء : إن مطلق البيع يقتضى سلامة المبيع ، وكل
ما أوجب نقصان الثمن - في عادة التجار - فهو عيب .

فإذا علم المشتري بالعيب عند الشراء ، أو عند القبض
وسكت ، فقد رضى به ، وإن لم يرض فله الخيار ؛ إن شاء
أخذه بجميع الثمن ، وإن شاء رده ، وليس له أن ينقص في
نظير العيب ، إلا برضا البائع ، كما أنه ليس من حقه أن
يمسك الجيد ويرد المعيب ، إلا برضا البائع - أيضا ،
والأصل في ذلك أن المشتري لا يملك تفريق الصفقة على
البائع قبل التمام .

٨ - بيع الغرر :

ويقصد به البيع المبني على الجهالة والمخاطرة ،
وما يترتب عليه ضرر يلحق بالبائع أو المشتري .

وحكمه في الشرع البطلان ، وقد نهى عنه الإسلام ، ومن
أمثلته ما كان رائجا في الجاهلية ، وسبقت الإشارة إليه ؛

كبيع الحصاة ، وبيع الملامسة ، وبيع المتابذة ، وبيع
المعاومة .

ويلحق بذلك بيع الخاقلة ، وهو بيع الزرع بكيل معلوم
من الطعام . وبيع الخاضرة ، وهو بيع الثمرة الخضراء قبل
بدو صلاحها . وبيع النتاج ، وهو بيع نتاج الماشية قبل أن
تنتج ، أو بيع ما في ضروعها من لبن . وبيع ضربة الغواص ،
وهو بيع ما يلتقطه الغواصون قبل غوصهم ، ويدفع المشتري
الثلث للغواص ، حتى ولو لم يحصل من غوصه على شيء ،
ويدفع الغواص ما يعثر عليه للمشتري ، ولو بلغ أضعاف
ما دفع من ثمن . وبيع السمن في اللبن ولا يعرف قدره .
وبيع السمك في الماء ، والطيور على الشجر . وبيع الصوف
على الظهر ولا يعرف وزنه ، وبيع اللحم في الشاة قبل أن
تذبح . وبيع جبل الحبلية ، وكان رائجا في الجاهلية . كانوا
يتبايعون اللحوم إلى أن تلد الناقة ، ثم تحمل من جديد .

كل هذا من البيوع الفاسدة ، لما فيها من غرر ، وشبهها
بالميسر .

ويلحق بهذه البيوع ما يسمى ببيع البرناج ، ويقصد به
بيع الأشياء المدرجة ، التي لا تعلم صفتها ، أو البضائع
المعبأة في أعدل - أكياس - مغلقة ، لا يعرف المشتري
ما فيها .

قال الربيع : سألت الشافعي عن بيع الساج المدرج ،
والقياطي ، وبيع الأعدال على البرنامج^(١) ، قال : لا يجوز
قياسا على النهي عن النهي عن الملامسة والمناذرة ، وقال :
ما علمت أحدا يقتدى به في العلم ، أجازة .

وحجة من أجازة باطلة ؛ لأن الذي أجازة إنما أجازة بناء
على جواز بيع الموصوف ، ولكن البيوع على الأوصاف
مضمونة على صاحبها بصفة ، يكون على صاحبها أن يأتي
بها بكل حال ، وليس هكذا بيع البرنامج ؛ لأن العدول
المبيعة لو هلك ، لا يستطيع البائع أن يأتي بمثلها ؛ لأنه
لا يعرف صفتها ، فهي - في هذه الحالة لا عين
ولا صفة^(٢) .

وهذا النوع من البيوع ينطبق على « الطرود » المغلقة ،
التي يشتريها بعض التجار في الموانئ مجازفة ، دون أن
يدري المشتري ، وربما البائع ، ما فيها ، وكل مشتر
وحظه ، فقد يعثر فيها على أشياء نفيسة ، دفع فيها قيمة
زهيدة ، وقد يعثر فيها على سلع حقيرة ، لا تساوي شروى
نقير . فهذه مغامرة .

قال الفقهاء : ويستثنى من الغرر المنهى عنه أمران :

(١) البرنامج : الورقة الجامعة للحساب - مقرب - القاموس .

(٢) الأم ، ١٨/٣ .

١ - ما يدخل في الغرر تبعا ، ولو أفرد لم يصح بيعه ؛
مثل بيع أساس البناء تبعا للبناء . فإن بيع الأساس وحده
لا يصح ؛ لأنه يترتب عليه نقض البناء ؛ وكبيع اللبن في
الضرع مع الناقة ؛ وكبيع الجنين في بطن الدابة مع الدابة ،
ولو أفرد أحدهما بالبيع لا يصح . إذ كيف يباع اللبن دون
الناقة ، أو كيف يباع الجنين دون أمه وهو في بطنها ؟

٢ - الغبن الذي يتسامح فيه عادة ، لضآلته ، أو للمشقة
في تمييزه ، أو تعيينه .

قال الإمام الغزالي (رضى الله عنه) : إن اشترى شيئا من
ضعيف أو فقير ، فلا بأس أن يحتمل الغبن ويتساهل ،
وكذلك إذا باع إلى فقير أو ضعيف ، لدخول ذلك تحت
قوله ﷺ : « رحم الله امرأ سهل البيع سهل الشراء » .
وأما إذا اشترى من غنى تاجر يطلب الربح زيادة على
حاجته ، فاحتمال الغبن ليس محمودا ، بل هو تضييع مال من
غير أجر ولا حمد ، فقد ورد حديث رواه الترمذى الحكيم
في النوادر : « المغبون في الشراء لا محمود
ولا مأجور »^(١) .

أما إذا لم يستطع المغبون أن يسترد حقه ، فالتبعة كاملة
على الغابن ، وللمغبون أن يرفع أمره إلى القضاء .

(١) الإحياء ، ٧٨٩/٥ .

٩ - بيع الثمار :

قال الشافعي (رحمه الله) : أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه أن النبي ﷺ نهى عن بيع الثمار ، حتى يبدؤ صلاحها^(١) .

وحدث أنس قال : إن رسول الله ﷺ « نهى عن بيع الثمار ، حتى تزهي . قيل : يا رسول الله ، وما تزهي ؟ قال : حتى تحمر » .

وروى عن النبي ﷺ « لا تباع الثمار ، حتى تنجو من العاهة »^(٢) .

فعلى هذا ، يكون لصاحب الثمر الحق في بيع ثمر حقله ، أو حديقته ، إذا بدا نضجه وصلح أكله ، وصار عامته على تلك الحال من الامتناع في الظاهر عن العاهة ، لغلظ نواته في عامته ويسره . وكذلك الأمر بالنسبة لكل ثمرة من أصل يمكن أن يرى فيها أول النضج^(٣) .

(١) الأم ، ٤١/٣ .

(٢) مختصر المزني ، ١٦٧/٢ .

(٣) الفقه على المذاهب الأربعة ، ٢ ، باب البيوع . حيث قال : يجوز بيع الزرع ، إذا بدا صلاحه مطلقا ، وإن لم يبد صلاحه ، فلا يجوز بيعه ، إلا بشرط قلعه ، أو قطعه .

فلا يباع القمح ، حتى يبض سنبله ، ولا العنب ، حتى يشتد عنقوده ، وتحلو ثمرته ، ولا البرتقال ، حتى تستدير ثمرته ، وهكذا ...

والعلة في ذلك هي ما أوضحها النبي ﷺ « الأمان من العاهة ، حتى لا يشتري المشتري ما يمكن أن يتعرض للتلف » .

وهناك ثمار لا يكمل ظهورها دفعة واحدة ، ولكنها تظهر بالتدريج ، وفي هذه الحالة يجوز بيع زروعها دفعة واحدة ، إذا بدا ظهور الطور الأول منها ، وذلك في رأى من أجاز ذلك قياسا على تجويز الشارع بيع الثمر ، إذا بدا صلاح بعضه ، فيكون ما لم يبد تابعا لما بدا ؛ ولأن حظر البيع يترتب عليه وقوع التنازع وتعطيل الأموال .

أما التنازع فسيبه أن مثل هذا العقد لا يتم إلا في المزارع الواسعة وقد لا يتمكن المشتري من جنى البطن الأول ، الذى اشتراه من ثمارها ، إلا في وقت قد يطول ويكون الطور الثانى قد ظهر ، فيختلط القديم بالجديد ، مما يترتب عليه النزاع بين البائع والمشتري ، أو قد يأكل أحدهما مال الآخر بالباطل .

وأما تعطيل الأموال ، فإن البائع قد لا يتيسر له أن يجد مشترى يشتري منه الطور ، ثم الطور ، فيؤدى ذلك إلى تعطيل المال أو إتلافه .

هذا رأى عزاه صاحب فقه السنة إلى ابن عابدين ، وعلته عنده دفع الحرج عن المسلمين ، والله يقول : ﴿^(١) ما جعل عليكم في الدين من حرج ﴾^(٢) .

وقال ابن حزم : إن كان في الحائط - البستان - أنواع من الثمار من الكمثرى ، والتفاح ، والخوخ ، وسائر الثمار ، فظهر صلاح شيء منها من صنف ، دون سائر أصنافه ، جاز بيع كل ماظهر من أصناف ثمار ذلك الحائط وإن كان لم يطب بعد ، إذا بيع كل ذلك صفقة واحدة . فإن أراد بيعه صفقتين ، لم يجوز بيع ما لم يبد فيه شيء من الصلاح ، وإن كان قد بدا صلاح ذلك الصنف بعد ، حاشا ثمر النخل والعنب فقط ، فإنه لايجوز بيع شيء منه ، لا وحده ولا مع غيره ، حتى يزهي ثمر النخل ، ويبدأ سواء العنب أو طيبه ، استنادا إلى نهى النبي ﷺ عن بيع الثمرة ، حتى يبدو صلاحها^(٣) .

قال : ويجوز بيع ما ظهر من المقائق ، وإن كان صغيرا جدا ؛ لأنه يؤكل ، ولا يحل بيع ما لم يظهر من المقائق ، والياسمين ، والنور ، وغير ذلك ؛ لأن كل ذلك

(١) الحج : ٧٨ .

(٢) فقه السنة ، ١٥٣/٣ .

(٣) المحلى ، ٤٥٧/٨ .

بيع ما لم يخلق ، ولعله لا يخلق ، وإن خلق ، فلا يدرى
أحد غير الله تعالى ماكميته ولا صفاته ، فهو حرام بكل
وجه وبيع غرر .

ولو باع المقتاة بأصولها ، والموز بأصوله ، وتطوع له
بإبقاء ذلك في أرضه بغير شرط ، جاز ذلك . فإذا ملك
ما ابتاع كان له كل ما تولد فيه^(١) .

وقد اختلف الفقهاء حول البيع بشرط القطع . بأن
اشترى التاجر الحديقة ، ثم ترك الثمر ، فلم يقطعه حتى
ينضج . فقال بعضهم : إن البيع باطل . وقال بعضهم
لا يبطل ، ويشتركان في الزيادة .

وقال ابن حزم : وبيع القصيل قبل أن يسنبل جائز ،
وللبائع أن يتطوع للمشتري بتركه ماشاء ، إلى أن يرعاه ،
أو إلى أن يحصده ، أو إلى أن ييس بغير شرط .

حكم الثمر تجتاحه آفة :

قد تصيب الثمرة آفة فتهلكها ، دون أن يكون للإنسان يد
في ذلك ؛ كأن تصيبها الندوة ، أو الجفاف ، أو القحط ،
أو تأكلها الدودة ، أو غير ذلك من الجوائح .

(١) المحلى ، ٤٠١/٨ .

فما الحكم في ذلك ؟

قال الفقهاء : إذا أصابت الآفة الثمار ، بعد بدو صلاحها وقبل أوان قطعها ، وقد باعها المالك وتسلمها المشتري ، فهي في ضمان البائع ، وليس على المشتري شيء من ذلك .
 لحديث رواه جابر بن عبد الله : أن رسول الله ﷺ « نهى عن بيع السنين ، وأمر بوضع الجوائح » .

وإذا كان البائع باعها مع أصلها ، أو تأخر المشتري في أخذها ، أو جاء أوان قطعها ولم يقطعها ، فهلكت بالجائحة ، فهي في ضمان المشتري .

هذا رأى أحمد وبعض الفقهاء . وبه أخذ الشافعي الذي قال : روى عن سعد بن أبي وقاص أنه باع حائطا فأصابت مشطريه جائحة ، فأخذ الثمن منه «^(١)» .

وقد رأى الإمام مالك أنه يوضع الثلث عن المشتري ، فصاعدا ولا يوضع عنه أقل من الثلث . بمعنى أن الجائحة إذا أصابت أقل من ثلث الثمار ، فهي على المشتري ، وإن كانت أكثر من ذلك ، فهي من مال البائع .

وذهب بعض العلماء أن نهى النبي ﷺ عن وضع الجوائح إنما هو للندب والاستحسان ، وليس للوجوب أو الإلزام .

(١) الأم ، ٥١/٣ .

واستدلوا على ذلك بأن المشتري وضع يده على الثمرة واستقر ملكه فيها ، ومن حقه أن يتصرف بالوصية والهبة والبيع . وقد نهى النبي ﷺ عن بيع الثمرة قبل بدو صلاحها ، وعلل ذلك بقوله « حتى تأمن العاهة » . فمتى تم البيع بهذه الصورة ، فلا يلزم البائع شيء . ويكون النهى عن وضع الجائحة إنما هو للندب . ويدل على أنه للندب هذا الخبر ، الذي أورده الشافعي ، قال : أخبرنا مالك عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن عن أمه عن عمرة أنه سمعها تقول : ابتاع رجل ثمر حائط في زمان رسول الله ﷺ فعالجه وأقام فيه ، حتى تبين له النقصان ، فسأل رب الحائط أن يضيع عنه ، فحلف أن لا يفعل ، فذهبت أم المشتري إلى رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له ، فقال رسول الله ﷺ : « تألى أن لا يفعل خيرا ، فسمع بذلك رب المال ، فأتى إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، هو له » (١) .

فإن لم يكن التلف بسبب الجائحة ، بل كان بفعل فاعل ، فللمشتري الخيار بين أن يفسخ البيع ، ويرجع بالثمن على البائع ، أو الإمساك ، والمطالبة بالقيمة على المتلف .

(١) المرجع السابق ، ص ٤٩ . ومعنى « تألى » : أقسم . ومفهوم الحديث يوحى بأن الأمر للندب والترغيب في الخير .

وعند الشافعي لا فرق بين أن تكون الجائحة من السماء
أو بفعل فاعل^(١) .

(٣) المرجع السابق ، ٥٢ .

يسوع ثارت حولها أقاويل :

١ - بيع الماء :

منع قوم بيع الماء ، للحديث الشريف ، الذى رواه أبو داود : « الناس شركاء فى ثلاث : فى الماء ، والكلاء ، والنار » .

ولكن الرجل يحفر بجهد بهرا ، أو يشتري بماله آلة الرى ، التى تستخرج الماء ، فلا بأس فى هذه الحالة ، من بيعه الماء لمن يريد الانتفاع به فى سقى زراعته ، وغيرها من وجوه الانتفاع ، قياسا على بيع الوقود لمن يستخرجه والحطب لمن يجمعه .

والحكومات - الآن - تنكبد نفقات باهظة فى توصيل المياه والكهرباء والبتروى إلى المنازل ، فلا بأس باسترداد

هذه النفقات من المستهلكين عن طريق دفع قيمة الاستهلاك ،
بتقديرات عادلة لا جرافية .

ويحرم على المتفعين بذلك سرقة التيار الكهربى ،
أو سرقة المياه واستغلالها ، دون دفع قيمتها . وعدم دفع قيمة
الاستهلاك يدخل فى نطاق الكسب الحرام .

٢ - بيع المصحف وكتب العلم وشراؤها :

دور النشر ، التى تقوم بطباعة المصحف ، أو التاجر الذى
يبيع المصحف ، يجوز لهما ذلك ؛ لأنهما يقومان بمهمة
شريفة تعين على تيسير اقتناء المصحف وتداوله بين المسلمين
والعمل على حفظه . ولكن بشرط عدم المغالاة فى السعر ،
وعدم استغلال ذلك لزيادة الكسب والإثراء .

وغير التاجر لا يصح له بيع المصحف ؛ لأنه يتنافى مع
اعتزاز المسلم بكتاب الله ، وهو تفريط فى أعظم قيمة يملكها
الإنسان . وقيل فى سبب تسمية الشاعر العباسى « سلم بن
عمرو بن حماد » (بالخاسر) ؛ لأنه ورث مصحفا ، فباعه ،
واشترى به طنورا يتغنى به ، أو دفاتر شعر^(١) .

قال الإمام أحمد : لا أعلم فى بيع المصحف رخصة .

(١) وفيات الأعيان ، ٣٥٢/١ .

ويجوز للملكه أن يهديه ويهبه ، وقال ابن حزم : روى عن ابن عباس أنه كان يكره للرجل أن يبيع المصاحف يتخذها متجرا ، ولا يرى بأسا بما عملت يدها منها أن يبيعه ، وكان يقول : « اشتر المصاحف ولا تبعها »^(١).

وجاء في عيون الأخبار عن عبدالله بن شقيق : كان أصحاب رسول الله ﷺ يكرهون بيع المصحف ويروونه عظيما^(٢).

وشراء المصحف جائز بإجماع الأئمة ، ولكن بيعه هو الذي اختلفوا فيه . أباحه الأئمة الثلاثة ، وحرمه الإمام أحمد .

أما كتب العلم ، فعجائز بيعها للتجار وغيرهم . ولكن من الأوفق لغير التجار - لغير ضائقة - ألا يبيعوا كتب العلم ، بل يستحسن وقفها على طلب العلم ، أو هبتها لطلابه إبقاء للأثر واغتناما للثواب ، وقد ورد في الأثر الكريم : « إذا مات ابن آدم ، انقطع عمله إلا من ثلاث : ولد صالح يدعوه له ، وصدقة جارية ، وعلم ينتفع به » .

أما بيع الكتب في الضوائق ، فإن كثيرا من العلماء كانوا يفعلون ذلك ، وحين يوسرون يعوضون .

(٢) أسد الغابة ، ٤٨٣/٢ .

(١) المحلى ، ٤٢/٩ .

توثيق اليسوع :

قال تعالى : ﴿ وأشهدوا إذا تباعتم ، ولا يضار كاتب ولا شهيد ﴾ .

وفي السنة ما يدل على الإشهاد : حدث عمارة بن خزيمة ابن ثابت عن أبيه أن رسول الله ﷺ ابتاع فرسا من سواء بن قيس المحاربي ، فجحده ، فشهد له خزيمة ، فقال له رسول الله ﷺ : « وما حملك على الشهادة ، ولم تكن معنا حاضرا ؟ قال : صدقتك بما جئت به ، وعلمت أنك لا تقول إلا حقا ، فقال رسول الله ﷺ : من شهد له خزيمة ، أو شهد عليه ، فحسبه » (٢) .

وسمى خزيمة من ذلك الوقت بذى الشهادتين .
والإشهاد يمنع الجحود ، ولذلك أمر الله به . قال الطبري : معنى الأمر في الآية : أشهدوا على صغير ذلك وكبيره .

وقال القرطبي في تفسير هذه الآية : اختلف الناس ؛ هل الأمر للوجوب ، أو الندب ، فقال بعضهم : للوجوب ، ومن هؤلاء أبو موسى الأشعري ، وابن عمر ، والضحاك وغيرهم . حتى قال عطاء : أشهد إذا بعت ، أو اشتريت ب درهم ،

(١) عيون الأخبار ، ج ٥ ، ص ١٣١ .

أو نصف درهم ، أو ثلث درهم ، أو أقل من ذلك ، وحتى قال الطبري : لا يحل لمسلم إذا باع وإذا اشترى ، إلا أن يشهد ، وإلا كان مخالفاً لكتاب الله عز وجل ، وكذا إن كان إلى أجل ، فعليه أن يكتب ، ويشهد إن وجد كاتباً .

وذهب الشعبي والحسن إلى أن ذلك على النذر والإرشاد ، وليس للحتم ، ويحكي أن ذلك هو قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي .

وقد باع النبي ﷺ وكتب ، روى ابن الأثير قال : حدثنا عبد المجيد بن وهب ، قال : قال لي العداء بن خالد : ألا أقرئك كتاباً ، كتبه لي رسول الله ﷺ ؟ قلت : بلى ، فأخرج لي كتاباً : هذا ما اشترى العداء بن خالد بن هوزة من محمد رسول الله ﷺ عبداً أو أمة ، لاداء ولا غائلة ولا خبثة ، بيع المسلم للمسلم^(١)

كما باع النبي ﷺ ورهن ولم يشهد ، ولو كان الإشهاد واجباً لوجب مع الرهن لخوف المنازعة .

وعند صلاح الزمن وتورع الناس وقوة الدين ، لا بأس بترك الإشهاد والتوثيق بالكتابة .

أما والذم قد خربت ، والعهود قد ضاعت ، والنيات قد

(١) أسد الغابة ، ٣/٤ .

فسدت ، والضمائر قد تغيرت ، والأمانة قد درست ، فلا بد من الإشهاد والتوثيق ، وبخاصة في الأشياء الثابتة والسلع المعمرة ، ويحل محل التوثيق الإيصالات المعتمدة الدالة على السداد ، والصكوك الشاهدة بالتبائع .

ويزيد هذه الوثائق ثباتا تسجيل هذه المبيعات في السجلات الرسمية بمصلحة الشهر العقارى ، وبخاصة فيما هو محل النزاع مستقبلا ، كالعقارات ، والمصانع ، والآلات ، والأشياء الثمينة ، وغير ذلك .

من متعلقات البيع

الإقالة :

يجوز لكل من المتعاقدين أن يقلل الآخر من الصفقة .
ويلجأ المشتري إلى الإقالة ، إذا اشترى شيئا ، وتبين له
عدم حاجته إليه ، أو عدم مقدرة على دفع ثمنه .
ويلجأ إليها البائع ، إذا أدرك مدى حاجته إلى سلعته .
وقد جوزها الشرع ؛ لأنه حريص على مصالح الناس ،
ويسوغها قول النبي ﷺ : « من أقال نادما بيعته ، أقال الله
عثرته يوم القيامة »^(١) .

وهي جائزة قبل قبض المشتري ما اشتراه ، وتعتبر فسخا
للبيع ، يعود كل من المتعاقدين بحقه أصلا ، فالمشتري له

(١) الاختيار في شرح المختار ، ١٨٣/١ .

ثمن العين المبيعة الذى دفعه ، والبائع له العين المبيعة .

قال الأحناف : وتتوقف على القبول فى المجلس ؛ لأنها بمنزلة البيع ، وتصح بلفظين : أن يقول أحدهما للآخر : أقلنى . فيقول الثانى : أقلتك أو قبلت .

وإذا تلفت العين المبيعة ، أو مات العاقد ، أو زاد الثمن أو نقص ، فإنها لا تصح^(١) . وهلاك الثمن لا يمنع الإقالة ، لقيام البيع بدونه .

ولكن بعض الأحناف يقولون : إذا حدثت زيادة فى السعر بعد القبض لا تمنع الإقالة .

وإذا تقابضا ، فهلاك أحدهما لا يمنع الإقالة ؛ لأن كل واحد منهما مبيع ، فيكون البيع قائما ويرد قيمة الهالك أو مثله .

كما يرى الأحناف أن فى الإقالة معنى البيع ؛ لأنها مبادلة مال بمال . بخلاف جمهور الفقهاء ، الذين يرون أن الإقالة فسخ لا بيع^(٢) .

(١) فقه السنة ، ٣/ ١٧٠ .

(٢) الاختيار فى شرح المختار ، ١/ ١٨٣ .

المقاصصة :

وهى متاركة مدينين بدينين متاثلين فى القدر والصفة ،
أو غير متاثلين الدين لصاحبه . أى : أن كل واحد منهما
يترك الدين الذى عليه لصاحبه ، فى نظير الدين الذى عليه
لصاحبه .

وهى فى أصل اللغة مصدر قاصصة - بتضعيف الصاد - من
القصاص ، إذا تقاص القوم ، فأخذ كل واحد منهم حقه من
الآخر .

صفة الدينين فى المقاصصة :

قد يكون الدينان عينا أو طعاما أو عرضا . وقد يكونان من
بيع ، أو قرض ، أو يكون أحدهما من بيع والآخر من قرض .
وقد يكون الدينان حالين ، أو مؤجلين ، أو يكون أحدهما
حالا والآخر مؤجلا .

وفى كل إما أن يتفق الدينان فى النوع والصفة والقدر ،
أو يختلفا فى كل منهما .

حكمها :

حكمها الجواز - عموما - لحاجة الناس إليها فى
حياتهم . وذلك فى الأحوال الآتية :-

إذا كان الدينان متماثلين وحل الأجل ، أو طلبهما أحدهما في الدين مطلقا ، بشرط الاتحاد في القدر والصفة ، وسواء حلا معا أو حل أحدهما . وفي هذه الحالة يجب القضاء بالمقاصة .

ولا تجب المقاصة إذا كان الدينان مؤجلين معا ، أو اختلفا في الصفة والجودة والرداءة .

أما إذا اختلفا نوعا ، كأن يكون أحدهما ذهبا والآخر فضة ، فإنها تجوز ؛ لأنها في حال اختلاف الصفة مبادلة ، وفي حال اختلاف النوع صرف لا تأخير فيه عند حلول الدينين .

أما إذا كانا مؤجلين أو أحدهما لم تجز .

وإذا اختلف الدينان في القدر وكانا من بيع وحل الوفاء فيهما معا ، جازت المقاصة على الأرجح . أما إذا لم يكونا من بيع بأن كانا أو أحدهما من قرض ، لم تجز المقاصة .

ويستثنى من المنع في حالة اختلاف الصفة ما يأتي :-

١ - إذا حل الأجل - فقط - سواء كان الدينان كلاهما من بيع أو قرض أو مختلفين ؛ لأن القضاء بالأفضل يجوز في رأى بعض الفقهاء .

٢ - إذا كان الدينان طعامين من قرض بشرط حلول الأجل^(١) .

الاستحقاق :

ومفهومه : رفع ملك شيء بثبوت ملك قبله .
وحكمه : الوجوب إن توافرت أسبابه ، وترتب على عدم القضاء به مفسدة أو نزاع .

والذى يحول دون الحكم به عدم قيام المدعى - بلا عذر - فى أثناء مدة الحيازة بالمطالبة بالحق . أو أن يكون قد اشتراه بدون بينة تثبت أحقيته .

وأكثر ما يقع الاستحقاق فى الزرع ومن الأمثلة التى ذكرها الدكتور محمد عبدالمنعم خميس فى مقال له :

اغتنصب غاصب أرضا ، فزرعها فقدر عليه بعد زرعها ، ولم يستطع الغاصب الانتفاع بالزرع ؛ لأنه لم يبلغ حد الانتفاع به ، سواء برز الزرع أم لم يبرز ، فالحكم أن يسترد صاحبها الأرض مقابل قيمة البذر والعمل ، وله إن شاء أن يأمره بقلع الزرع .

(١) من مقال للدكتور محمد عبدالمنعم خميس ، مجلة منبر الإسلام ، يونيو ١٩٧٦ .

فإن كان الزرع قد بلغ حد الانتفاع ، فللمستحق أن يأمر صاحب الزرع بقلعه وتسوية أرضه ، وله أن يأخذ الزرع بقيمته مقلوعا ، بعد إسقاط الكلفة التي لم يتولها الغاصب .

وإن فات رد الأرض قبل نضج الثمار ، فالزرع للغاصب ، وعليه دفع الكراء . وقال بعض الفقهاء : الزرع لصاحب الأرض وإن طاب ، واستحصد . واستندوا في ذلك إلى حديث رافع بن خديج أن رسول الله ﷺ قال : من زرع في أرض قوم بغير إذنه ، فليس له من الزرع شيء وله نفقته . وأمر النبي ﷺ رجلا غرس نخلا في أرض رجل آخر بإخراج نخله منها ، فقوضت أصول النخل بالفتوس .

وشبه الفقهاء الذين قالوا بأن الزرع للغاصب ، وعليه الكراء بحالة من استحق الأرض لشبهة ؛ بأن كان وارثا أو مكتريا من غير غاصب ، أو من غاصب ولم يعلم الغصب . فعليه في هذه الحالة دفع الكراء وله الثمرة .

ولا يحل للغاصب أن ينتفع بما يغصبه ، بل يجب عليه أن يرد ما يغصبه إلى صاحبه ، ويضمن ما تلف أو هلك أو نقص منه .

ومن حق المالك الدفاع عن حقه بالوسائل التي بينها الشرع ، ومن بينها القتال لقول النبي ﷺ : « من قتل دون ماله ، فهو شهيد » .

وصاحب المال المفضوب أحق بماله أنى وجده ،
ولو باعه الغاصب استرده المالك الأصل ؛ لأن بيع
المفضوب باطل ، وللمشتري أن يسترد ما دفعه من
الغاصب .

والفرق بين ذى الشبهة والمتعدى . أن ذا الشبهة إذا
حرث الأرض ولم يزرعها فاستحقها صاحبها ، أخذها ودفع
لحارثها كراء الحرث . أما المتعدى فإذا حرث الأرض فإن
صاحبها لا يلزمه شيء من أجره الحرث أو غيره .

ومثل أرض الزراعة في عودتها لصاحبها المستحق
غيرها من عقار أو حيوان .

ومثل ابن منظور في لسان العرب لمسألة الاستحقاق
بما يأتي : إذا اشترى رجل دارا من رجل ، فادعاه رجل
آخر وأقام بيته ، فقد استحقها على المشتري الذى
اشتراها ، أى ملكها عليه وأخرجها الحاكم من يد المشتري
إلى يد من استحقها ، ورجع المشتري على البائع بالثمن
الذى أداه إليه .

قال : والاستحقاق والاستيجاب قريبان من السواء .

وقال ابن حزم : من غصب شيئا أو أخذه بغير حق ،
لكن بيع محرم أو هبة محرمة أو بعقد فاسد .. ففرض عليه
أن يرده ، إن كان حاضرا ، أو ما بقى منه إن تلف بعضه ،

أقله ، أو أكثره ، ومثل ماتلف منه ، أو يردده ومثل ما نقص من صفاته أو مثله ، إن فأت عينه ، وأن يرد كل ما اغتلت منه وكل ما تولد منه ، ولا شيء على المستحق فيما أنفق ، كثر أم قل^(١) .

ويلتحق بهذه المسألة - على وجه من الوجوه - ما نراه شائعا في عصرنا من تربية الطيور ، واقتنائها في الأقفاص للطعام أو الزينة .

فما الحكم إذا فتح إنسان قفص غيره ، فطار ما فيه ؟ إنه الحكم إذا حل إنسان عقال دابة ، فشردت على صاحبها .

قال أبو حنيفة : لا ضمان عليه على كل وجه .
وقال مالك وأحمد : عليه الضمان ، سواء خرج الطائر أو شردت الدابة عقيب الفتح أو عقيب الحل أو متراخيا .

وللشافعي رأيان ؛ فقد كان يوافق أبا حنيفة في بادئ الأمر ، ثم رأى - بعد ذلك - أن الطائر إن طار عقب الفتح وجب الضمان ، وإن وقف ثم طار لم يضمن^(٢) .

(٢) فقه السنة ، ٣/٢٣٩ .

(١) الحل ، ٨/١٣٥ .

إحياء الأرض الموات :

وإذا أحيا إنسان أرضا ميتة لم يسبق تعميرها ، حتى استطاع أن يجعلها صالحة للزراعة أو المعيشة ، فهي من حقه ، لقول النبي ﷺ « من أحيا أرضا ميتة فهي له » .

والإسلام يحث على التعمير ؛ لأنه دين اجتماعي ، جاء للعالمين وللدنيا والآخرة معا . ولكن هذه الأرض الميتة يشترط فيها أن تكون بعيدة عن العمران ، بعيدة عن مرافق المدينة ، لا يتوقع أن تكون من ملحقاتها ولو مستقبلا ، وهو ما ينطبق على الأرض الصحراوية الآن .

رأى بعض الفقهاء ضرورة أن يأذن الحاكم للمستصلح ، حتى يكون حقيقا بامتلاك ما يستصلحه .

ورأى البعض أن إذن الحاكم ليس شرطا ، بل إن من واجب الحاكم أن يحث الناس ويشجعهم على الاستصلاح والتعمير ، فلا يعارض من يجده منهم قد أحيا أرضا في إثبات ملكيتها .

وقد أباح الشرع ذلك بقول النبي ﷺ : « من أحيا أرضا ميتة فهي له » ، وإباحة الشرع كافية ، ولا تحتاج معها إلى إذن خاص من الحاكم .

ولا يحق لأحد أن يمتلك أرضا بدون إحياء ؛ لأن إحياءها هو سبب الملكية .

هذا ما يقوله أبو حنيفة ، ولكنه يشترط إذن الإمام وإقراره ، وهى عملية تنظيمية ، تقطع الخلاف والتنازع مستقبلا .

ويفرق الإمام مالك بين الأرض المجاورة وغير المجاورة للعمران ، فالمجاورة للعمران تستوجب الإذن من الحاكم ، والبعيدة لا تستوجب ذلك .

وقال الشافعية : الموات شيئان . موات كان عامرا ثم ذهبت عمارته بإهماله ، فهذا لا يحل ملكه إلا بإذن ، وموات لم يكن عامرا ولم يكن له مالك قبل ذلك ، فهذا هو الذى قال فيه الرسول ﷺ : « من أحيا مواتا فهو له »^(١) .

قال الفقهاء : ويسقط حق المستصلح فى الملك إذا أمسك عن تعمير الأرض بعمل لمدة ثلاث سنوات ، حتى ولو أحاطها بسياج أو حدها بأحجار .

وإن أحياها على أنها موات وليست ملكا لأحد ، ثم ظهر مالك لها وأقام عليها البينة ، فللمستحق الخيار فى أن يسترد من المعمر أرضه بعد دفع أجر وتكاليف ما قام به من عمل ، أو يملكها للمعمر بعد دفع قيمة الأرض .

ولولى الأمر الحق فى أن ينزع الأرض ممن لا يعمرها

(١) مختصر المزنى ، ١٠٢/٣ .

ويعطيها لمن يقدر على ذلك . متى ثبت عجز الأول عن ذلك
وتسويفه في التعمير .

ومن حق ولي الأمر - كذلك - أن يقطع من يشاء أرضا ،
قلت أو كثرت ، والأدلة على ذلك كثيرة ؛ واستشهد المزي
في ذلك بأن النبي ﷺ أقطع الدور فقال حي من بنى زهرة ،
يفال لهم : بنو عبد بن زهرة : يكتب عنا ابن أم عبد . فقال
ضم رسول الله ﷺ : « فلم ابتعني الله إذن ؟ إن الله عز
وجل لا يقدس أمة لا يؤخذ فيهم للضعيف حقه »^(١) .

قال : وفي ذلك دليل على أن النبي ﷺ أقطع بالمدينة ،
وهي عامرة ، ففي غير العامرة أولى .

وروى أحمد في مسنده أن النبي ﷺ أقطع عبدالرحمن
بن عوف وعمر بن الخطاب أرضا ، فذهب الزبير إلى آل
عمر ، فاشتري نصيبه منهم ، وأتى عثمان ، فقال : إن
عبدالرحمن بن عوف زعم أن النبي ﷺ أقطعه وعمر بن
الخطاب أرض كذا وكذا ، وإني اشتريت نصيب آل عمر .
فقال عثمان : عبدالرحمن جائز الشهادة له وعليه^(٢) .

(١) مختصر المزي ، ١٠٣/٣ . ومعنى نكب : أبعد ، وابن أم عبد : هو
عبدالله بن مسعود .

(٢) فقه السنة ، ١٩٦/٣ .

وهذا دليل آخر على جواز إقطاع ولي الأمر من يشاء أرضاً مادام ذلك في مصلحة الإسلام والمسلمين .

القسمة :

هي تعيين وتمييز نصيب كل شريك من الشركاء في مشاع يمتلكونه جميعاً ، سواء كان هذا المشاع تجارة أو عقاراً أو دواباً أو آلات ...

وهي واردة بالكتاب والسنة ، فأما الكتاب ، فقوله تعالى : ﴿ وَبَنِيهِمْ أَنْ الْمَاءَ قِسْمَةٌ بَيْنَهُمْ ﴾^(١) .

وأما السنة ، فقد قسم النبي ﷺ الغنائم ، وقسم خيبر بين أصحابه ..

والفقهاء يقولون : القسمة أنواع :

١ - قسمة مهاباة ، وهي أن يختص كل شريك عن شريكه في شيء متحد ، كالدار ، أو العربة ، أو متعدد ؛ كالدارين ، والعربتين بمنفعة معينة ؛ كأن يستخدم أحد الشريكين أو الشركاء الشيء المشترك مدة ، ثم يستخدمها الشريك الآخر مدة مماثلة . أو يختص كل من الشركاء

(١) القمر : ٢٨ .

بالانتفاع بحصة معينة ؛ كدار ، أو عربة ، أو دابة في مدة معينة - ورأى بعض الفقهاء ضرورة تعيين المدة في العين الواحدة ، أما العين المتعددة فلا يشترط تعيين الزمن .

٢ - **قسمة مراضاة :** وهي أن يتراضى الشركاء فيما بينهم ، على أن يستقل كل منهم في الانتفاع بجزءه . قسم ، مما هو مشترك بينهم ، بدون اقتراع ، كأن يسكن كل منهم في جزء من بيت مشترك بينهم ، أو أن يستقل كل منهم بدار .

فإذا تراضيا فليس لأحدهما الرد ، إلا بالتراضى كالإقالة ، ولا يرد فيها بالغبن ، إلا إذا أدخلوا مقوما .

٣ - **قسمة قرعة ،** وهي المعنية بالمعنى ؛ لأن قسمة المهاباة في المنافع ؛ كالإجارة ، وقسمة التراضى ؛ كالبيع ، ولكل من الإجارة والبيع أحكام تخصه .

أما قسمة القرعة ، فهي تمييز حق مشاع بين الشركاء وليست بيعا ، ويرد فيها بالغبن - ويجبر عليها من يأبأها ، ولا يجمع فيها بين أجناس ، بل يقسم كل جنس على حدة . وما يمكن قسمته بالعد أو الوزن أو الكيل لا تجرى فيه قرعة .

وينبغي للقاسم أن يقرع بينهم ، فمن خرج اسمه على

سهم أخذه وليس لأحدهم الرجوع إذا قسم القاضى
أو نائبه^(١) .

وأجرة القاسم على الشركاء جميعا ، ولا يتحملها واحد
بعينه .

الشركة :

الشركة فى اللغة الاختلاط ، ولكنها فى عرف الفقهاء عقد
بين اثنين فأكثر فى رأس مال وربح ناتج عنه .

وهى جائزة شرعا بنص الكتاب والسنة ، أما القرآن
الكريم ، ففى قوله تعالى : ﴿ فهم شركاء فى الثلث ﴾^(٢) .

وأما السنة فقولہ ﷺ فيما رواه أبو داود عن أبى هريرة :
يقول الحق تعالى : « أنا ثالث الشريكين ، ما لم يخن
أحدهما صاحبه ، فإن خان أحدهما صاحبه خرجت من
بينهما » .

وكان النبى ﷺ شريكا قبل البعثة فى تجارة للسائب بن
عبدالله ، قال السائب فيما يرويه ابن الأثير : كان النبى ﷺ

(١) الاختيار ، ٢٤٩/١ .

(٢) النساء : ١٢ .

شريكى ، وكان خير شريك ؛ لا يشارى ، ولا يمارى ،
ولا يدارى^(١) .

وتنقسم الشركة إلى قسمين :

١ - شركة إملاك ، وهى أن يملك أكثر من شخص
عينا ، من غير عقد عن طريق الاختيار ؛ كالهبة ، والوصية ،
أو عن طريق الجبر ؛ كال ميراث .

وفى هذه الشركة ، لا يحق لأحد من الشركاء أن يتصرف
فى نصيب الآخر بدون إذنه .

٢ - شركة العقود ، وهى التى تتم بين شريكين
أو أكثر عن طريق التعاقد فى رأس مال ، وما ينتج عنه من أرباح .
وهذه الشركة أنواع يحمل كل نوع منها اسما معينا :-

أ - شركة العنان .

ب - شركة المفاوضة .

ج - شركة الأبدان .

د - شركة الوجوه .

وتتعدد شركة العقود بأنواعها بركنين أساسيين ؛ هما
الإيجاب ، والقبول بين الشريكين أو الشركاء .

(١) أسد الغابة ، ٣١١/٢ . ولسان العرب ، مادة : « شرى » .

وهى جائزة بأنواعها عند الأحناف .
ولكن المالكية يميزون الأنواع جميعا ، ماعدا شركة
الوجوه .

والشافعية لم يميزوا من الأنواع ، إلا شركة العنان .
والحنابلة لم يميزوا شركة المفاوضة .

و« العنان » - بكسر العين ، وقد تفتح ، مأخوذة من
الفعل « عَنَّ » بالنون المضعفة ، بمعنى ظهر وعرض .
أو مأخوذة من عنان الفرس بقصد التساوى بين العنانين ، فهى
مساواة بين الشريكين ؛ كتساوى العنانين .

ومفهوم هذه الشركة : أن يشترك اثنان فى مال على أن
يتجرا فيه ، ويكون الربح بينهما ، بغير اشتراط فى المساواة
فى المال أو التصرف أو الربح .

ومفهوم شركة المفاوضة : أن يتعاقد اثنان أو أكثر على
الاشتراك فى عمل بشروط معينة تتمثل فى :

— التساوى فى رأس المال ، بحيث لا يزيد أحد
الشركاء على الآخر فيه .

— التساوى فى التصرف ، بحيث يكون كل منهم أهلا
للتصرف .

— التساوى فى الدين ، بحيث يكون كل منهم مسلما .

— أن يكون كل من الشركاء كفيلا عن الآخرين في البيع والشراء ووكيلا عنهم ، بحيث يكون تصرف كل منهم مساويا لتصرف الآخر .

هذه الشركة - كما سبقت الإشارة - غير جائزة عند الشافعي ، لأن تحقيق المساواة - بهذه الصورة - عسير . ويرتب عليها الغرر والجهالة .

ومفهوم هذه الشركة عند مالك ، غيره عند الأحناف . فهي عند مالك : أن يفوض كل واحد من الشريكين الآخر في التصرف ، في حضوره وفي غيبته ، وتكون يده كيد شريكه ، ولا يكون شريكا مع شريكه ، إلا بما يعقدان الشركة عليه ، ولا يشترط تساوى رأس المال .

أما شركة الوجوه ، فهي مأخوذة من الوجاهة التي يعتد بها الشركاء ، بل ويعتمدون عليها في تجارتهم ؛ لأنهم يأخذون دون رأس مال ، معتمدين على وجاهتهم وثقة التجار فيهم . وتكون الشركة بين هؤلاء المشتركين في الربح الذي يحصلونه من التجارة .

وجوازها عند من جوزها بناء على أنها عمل يقوم به المتعاقدون ، وفيها جهد مشترك ، وقد تتفاوت ملكية أحد الشركاء عن الآخر فيما يقومون به من شراء ، ويوزع الربح على حسب الملكية .

وشركة الأبدان تقوم على اساس القيام بعمل فيه مجهود .
يشترك كل شريك فيه بمجهوده الخاص ؛ كالنجارة ،
والحدادة ، والبناء ، وغير ذلك .

وهى شركة جائزة ، سواء اتحدت الحرفة أم اختلفت .
فقد يشارك النجار النجار ، والحداد الحداد ، كما يجوز
أن يشارك النجار الحداد ، والنجار البناء ، وهكذا ، على أن
يقوم كل من الشركاء بالعمل الذى يخصه .
ولم يقبل الشافعى هذه الشركة ؛ لأنها تخلو من رأس
المال ، وهو أساس عنده فى عقد الشركة .

هذا وقد جدت أنواع من الشركات استدعاها التطور
الاجتماعى والاقتصادى ؛ كالشركة التى تتم بين الأطباء فى
إدارة مستشفى أو مستوصف ، وقد يشترك معهم طرف
أو أطراف أخرى ، تقدم المبنى أو التجهيزات الطبية
والعلاجية ؛ وكالشركة التى تتم بين أصحاب الخدمات
التعليمية ؛ وكالشركة التى تتم بين الناشر والمؤلف ،
فالمؤلف يكتب والناشر يطبع ؛ والربح على حسب الاتفاق
بينهما ؛ وكالشركة التى تتم بين المنتجين والموزعين ، كأن
ينتج الفلاح المحصول ، ويقوم الآخر بتسويقه ، أو يستخرج
الصياد السمك ويقوم الآخر ببيعه أو تصنيعه ... وهكذا .

وأساس كل عمل فى الإسلام الأمانة ، ومراعاة حدود

الشرع ، والتحاشى عن الكسب الحرام ، فلا بد من مراعاة ذلك .

الوكالة :

وهى فى اللغة التفويض ، وفى مفهوم الفقهاء إنابة الغير فى التصرف ، فيما يصح التصرف فيه .

وهى جائزة لحاجة الإنسان إليها .

وهى ثابتة بالكتاب والسنة . فأما الكتاب ، فقوله تعالى : ﴿ فابعثوا أحدم بورقكم هذه إلى المدينة ، فليظفر أيتها أزكى طعاما ، فليأتكم برزق منه وليتلطف ﴾ ^(١) .

والسنة ما رواه عمرو بن الغفواء الخزاعى ، قال : دعانى رسول الله ﷺ ، وقد أراد أن يبعثنى بمال إلى أبى سفيان يقسمه فى قريش بعد الفتح ، فقال : « التمس صاحباً ، فبعاء عمرو بن أمية الضمري ، فقال : بلغنى أنك تريد الخروج ، وتلتمس صاحباً . قلت : أجل . قال : أنا لك صاحب ، فجئت رسول الله ﷺ ، فقلت : قد وجدت ، فقال : من ؟ فقلت : عمرو بن أمية الضمري ، فقال : إذا هبطت بلاد قومك فاحذره ، فإنه قد قال القائل : أخوك البكرى ولا تأمنه » ^(٢) .

(٢) أسد الغابة ، ٤ / ٢٦٢ .

(١) الكهف : ١٩ .

فعمر بن الغفواء كان وكيلا في تسليم المال لأبي
سفيان ، وأبوسفيان كان وكيلا عن النبي ﷺ في تقسيمه .
وتتم الوكالة بالإيجاب والقبول ، ولو بدون ألفاظ صريحة
في ذلك . بل بما يدل عليها .

وللوكيل والموكل أن يفسخ العقد متى شاء . قال ابن
حزم في المحلى : من وكل وكيلا ليعتاق له شيئا سماه ،
فابتاعه له بغير بمال يتغابن الناس بمثله ، أو وجده معيبا عيبا
يحط به من الثمن الذي اشتراه به ، فله من الرد أو الإمساك
أو الاستبدال أو من فسخ الصفقة ؛ لأن يد وكيله هي
يده^(١) .

ومن حق الموكل أن يطلق يد الوكيل أو يقيدها ، وأن
ينجز تصرفه أو يؤجله .

فإطلاق الوكالة بأن يوكله في التصرف عنه في كل شيء ،
دون الرجوع إليه ، ويعتبر هذا بلغة العصر الحديث توكيلا
عاما .

ويقيدها بأن يوكله في تصرف معين كأن يشتري له شيئا
يحدده ، أو يحضر عنه في قضية ، أو يتدافع باسمه فيها ،
أو يتسلم عنه راتبه ، أو يوقع عنه عقدا معينا .

(١) المحلى ، ٧١/٩ .

وإنجاز التصرف بأن ينفذه الموكل ، دون تعليقه بالرجوع إليه .
وتأجيله بأن يشترط عليه ألا يبرم شيئا قبل الرجوع عليه
ليوافق .

وقد يكون التوكيل مستمرا وقد يكون مؤقتا .
ولابد في الوكالة كالبيع ، من توافر شروط البلوغ
والأهلية والعقل وأن يكون الموكل مالكا لما يوكل فيه من
تصرف .

ولكن الوكالة لها حدود .

فالوكيل مؤتمن ، فلا يصح أن يتجاوز بوكالته حدود
ما أذن له فيه بالتصرف ، كما عليه أن يجتهد لمصلحة
موكله ، حتى لا يوقعه في حيف أو ضرر .

والوكالة لاتصلح في العبادات ؛ كالصلاة ، والصيام ،
والطهارة ، والحج ، وإن جاز أن يوكل في أن يفرق أموال
الصدقة ، أو يؤدي لولى الأمر الزكاة ، عن موكله .

ولا يجوز للوكيل أن يحلف بدل موكله ، كما لا يجوز له
أن يقر على شيء بدل موكله .

وفي رأى أبى حنيفة أن الوكيل بالخصومة ، يجوز أن
يقبض المال نيابة عن موكله . ولكن هذا في المذاهب
الأخرى يستوجب توكيلا آخر بذلك ، فقد يكون الوكيل

أميناً في الخصومة ، ولكنه ليس أميناً في المال^(١) .

وإطلاق يد الوكيل في البيع والشراء ليس معناه أن يتصرف على هواه ، بل معناه أن يحسن التصرف ، فلا يغبن موكله الغبن الفاحش ، أو يورطه في صفقة ليست من مصلحته .

وليس للوكيل أن يستغل الوكالة لصالحه ، فيبيع من ملك الموكل لنفسه ، وإن أجاز ذلك مالك (رحمه الله) إذا كان بالمثل .

ولكن الأئمة الثلاثة منعه ، لما في ذلك من شبهة الاستغلال .

وحسن تصرف الوكيل لموكله مستحسن ، حتى ولو تجاوز في ذلك حدود ما وكل فيه . فقد ورد أن النبي ﷺ وكل رجلاً في شراء شاة بدينار ، فاشتري شاتين بدينار ، وباع إحدهما بدينار ، ورجع للنبي ﷺ بشاة بدينار ، فدعا له النبي ﷺ بالبركة في بيعه .

ويفسخ عقد الوكالة موت أحد الطرفين ، أو جنونه ، أو مرضه مرضاً يمنعه من التصرف ، أو انتهاء العمل الذي تمت الوكالة من أجله ، كأن تم الشراء ، أو البيع الذي اقتضى

(١) فقه السنة ، ٢٢٩/٣ .

لوكالة في أحدهما ، أو فصل في القضية التي وكل المحامي
نهما .

كما يفسخها انتهاء المدة ، إذا كانت محددة بمدة ،
و قيام أحد الطرفين بفسخها ولا بد من إعلان ذلك بينهما ،
وعلى الناس ، حتى لا تحدث مضارة .

ويفسخها - أيضا - خروج الملك الموكل فيه عن ملك
صاحبه ؛ كأن يكون الموكل قد وكل أحدا عنه في استيفاء
أجرة دار يملكها ، أو تأجيرها عنه ، فهدمت الدار ،
أو وهبت ، أو بيعت ، أو استحقت لآخر .. فإن ذلك يفسخ
الوكالة .

خاتمة

وبعد ، فهذه بعض أحكام عن البيع ، تحدثت فيها على
إيجاز .

والحديث عن البيوع متشعب وطويل ، ويقتضى أبحاثا
عدة ، ولكن حسبي في ذلك أنني قدمت بعض شذرات
يستعين بها القارئ الكريم ، وهو في طريقه إلى السوق للبيع
أو الشراء ، حتى يكون على بينة من أمره ، وحتى لا يرم
صفقة من الصفقات ، دون أن يتبين فيها وجه الحل
أو الحرمة . فإن الطريق محفوفة بالمخاطر .

وهذه عجالة ، ولا أزعم أن فيها الغناء كله ، ولكنها
وسيلة إلى غيرها من المراجع الوافية ، التي أجهد الأئمة :
والعلماء ، والأساتذة ، وكبار أهل الفقه أنفسهم فيها ،
ليقدموا للناس أحكاما مضبوطة ، وآراء صائبة ، ومسائل
وافية ، وتوجيهات سليمة ، مستوحاة من كتاب الله وسنة
رسوله ﷺ .

هذه خطوة في طريق ، أرجو الله أن يحسبها لنا في ميزان
الأعمال الصالحة ، وأن ينفع بها المسلمين ، وأن يغفر لنا
الخطأ والتجاوز ، وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله
وصحبه وسلم ،،

عبدالحفيظ فرغلي على القرني

بعض مراجع البحث

- ١ - المحلى ، لابن حزم .
- ٢ - الفقه على المذاهب الأربعة ، للشيخ عبدالرحمن الجزيرى .
- ٣ - الاختيار لتعليل المختار ، لعبدالله بن محمود الموصلى .
- ٤ - الأم ، للإمام الشافعى .
- ٥ - فقه السنة ، للشيخ سيد سابق .
- ٦ - البيان فى آيات الأحكام ، للصابونى .
- ٧ - تفسير القرطبى .
- ٨ - شرح معانى الآثار ، لأبى جعفر الطحاوى .
- ٩ - إحياء علوم الدين ، للغزالى .
- ١٠ - أسد الغابة ، لابن الأثير .
- ١١ - مختصر المزنى على الأم .

محتويات البحث

| الصفحة | الموضوع |
|--------|---|
| ١ | ١ - المقدمة |
| ٢ | ٢ - الدين المعاملة |
| ٣ | ٣ - البيوع في الإسلام |
| | فذلكة لغوية — البيع في اصطلاح الفقهاء . |
| ٤ | ٤ - الفرق بين البيع والربا |
| ٥ | ٥ - بيع أبطلها الإسلام |
| | بيع المزابنة — الملامسة — المنابذة — |
| | المعاومة — العربون . |
| ٦ | ٦ - شروط الإسلام لعقد البيع |
| ٧ | ٧ - بيع ما لم ير |
| ٨ | ٨ - الخيار |
| | خيار التروى — خيار العيب — التدليس |
| | في البيع — التغاين في البيع . |
| ٩ | ٩ - أنواع البيع |
| | المقايضة — الصرف — السلم — المراجعة |
| | التولية — الثلجئة والمضطر والمكروه — الثنيا |
| | الشفعة — الارتفاق — الرهن . |

- ١٠ - تساؤلات حول بعض البيوع ٩١
- بيع مرض الموت — البيع في المسجد —
 البيع في أيام الحج — التسعير — الاحتكار
 وتلقى الجلب .
- ١١ - البيوع بين البطلان والفساد والكراهة ١٠٣
- بيع المخدرات — بيع المصوب والمسروق
 البيع على البيع — النجس — بيع الحاضر
 للبادى والسمسرة — بيع صفقتين في
 صفقة — الغش — بيع الثمار ومتى تباع ؟
 حكم الثمر تجتاحه الآفة .
- ١٢ - بيوع ثارت حولها أقاويل ١٢٩
- بيع الماء — بيع المصحف وكتب العلم .
- ١٣ - توثيق البيوع ١٣٢
- ١٤ - من متعلقات البيوع ١٣٥
- الإقالة — المقاصة — الاستحقاق — إحياء
 الأرض الموات — القسمة — الشركة —
 الوكالة .
- ١٥ - خاتمة ١٥٩
- ١٦ - المراجع ١٦١
- ١٧ - الفهرس ١٦١

رقم الإيداع ٨٧/١٧٨٧
الترقيم الدولي ٤ - ٨٧ - ١٤٣٠ - ٩٧٧

مطبعة المدينة - ١٨٣٢٥٦

هذا الكتاب من سلسلة « الدين معاملة »
التي تصدرها دار الصحوة لقراءتها يعرض
مبادئ هامة تجب مراعاتها فى البيع والشراء .

وهو موضوع حيوى يهم كل مسلم
ومسلمة ، ذلك أن البيوع من الأمور التي
يمارسها كل الناس بائعين أو مشتريين .

وقد اهتم الإسلام بالبيوع ووضع لها القوانين
التي تحكمها وتنظمها ؛ لأن البيع والشراء هما
المحك الحقيقي لأخلاق الناس ، وعنهما ينشأ
كثير من الاختلافات التي تؤدي إلى الاضطراب
واختلال الأمن .

وقد وجب على كل تاجر أن يتعلم فقه البيع
تصديقاً لما قال عمر رضى الله عنه : « لا يبيع
فى سوقنا إلا من يفقه وإلا أكل الربا شاء أم
أبى » .

ومتى وجب ذلك على البائع ، فقد وجب
أيضاً على المشتري . وفى هذا الكتاب عرض
لأحكام البيوع وآدابها فى ضوء الإسلام
الحنيف ..

ويسر دار الصحوة أن تقدم إلى القارئ هذا
الكتاب .

دار الصحوة

٧ ش السراى بالمنيل - ت : ٩٨٧٩٢٤

حدائق حلوان - ت : ٦٨٨٠٧١

القاهرة

Bibliotheca Alexandrina



0348233

